



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار السابع عشر - أغسطس 2022

"المعلومة مهمة.. وتحليلها أهم"

تحديث توقعات النمو والتضخم

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لعلامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة دوله الأعضاء، وأن يساهم في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات لأداء الاقتصاد العربي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في الدول العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار السابع عشر - يوليو 2022

المحتويات:

| | |
|----|--|
| 4 | ملاحم الأداء الاقتصادي للدول العربية (2022-2023)..... |
| 5 | الافتراضات الأساسية للتقرير..... |
| 6 | مجموعات الدول العربية..... |
| 7 | 1. البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية..... |
| 7 | 1.1 اتجاهات النمو العالمي..... |
| 10 | 2.1 أسواق السلع الأساسية..... |
| 11 | 3.1 أسعار الفائدة والصراف..... |
| 12 | 4.1 التجارة الدولية..... |
| 13 | 5.1 المخاطر الاقتصادية..... |
| 13 | التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة..... |
| 13 | تكرار موجات انتشار متحورات جائحة كوفيد-19..... |
| 13 | تصاعد ضغوطات المديونية العالمية:..... |
| 14 | تقييد الأوضاع العالية على الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة:..... |
| 16 | 2. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية النمو الاقتصادي..... |
| 17 | 1.2 الدول العربية المُصدرة للنفط..... |
| 18 | (أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية..... |
| 24 | (ب) الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط..... |
| 26 | 2.2 الدول العربية المستوردة للنفط..... |
| 33 | 3. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية اتجاهات تطور الأسعار المحلية..... |
| 33 | 1.3 الدول العربية المُصدرة للنفط..... |
| 33 | (أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية..... |
| 35 | (ب) الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط..... |
| 36 | 2.3 الدول العربية المستوردة للنفط..... |
| 40 | الملاحق..... |

الجدول:

| | |
|----|--|
| 40 | جدول 1. اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2013-2022)..... |
| 41 | جدول 2. اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2014-2023)..... |

الأشكال البيانية:

| | |
|----|--|
| 15 | شكل 1. توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2022-2023)..... |
| 32 | شكل 2. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023: اتجاهات النمو الاقتصادي..... |
| 39 | شكل 3. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023: اتجاهات تطور الأسعار المحلية..... |

ملاحم الأداء الاقتصادي للدول العربية (2022-2023)

...

في خضم التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، واستمرار تداعيات جائحة كوفيد-19 ومتحوراته، يشهد **الاقتصاد العالمي** تحديات عديدة أثرت على سلاسل التوريد العالمية، وأدت إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية، ما أثار بعض المخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي. دفعت هذه الظروف الاستثنائية المؤسسات الدولية إلى إعادة تقييم وضع الاقتصاد العالمي من خلال خفض توقعاتها المُصدرة في يناير 2022 للنمو الاقتصادي العالمي المتعلقة بعام 2022. تراوحت توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي الصادرة في منتصف عام 2022 ما بين 2.9 في المائة و3.2 في المائة، مقابل التوقعات المُصدرة في بداية العام والتي تراوحت بين 3.5 بالمائة و4.4 بالمائة، بينما أشارت أحدث توقعات النمو لعام 2023 إلى نسب تراوحت بين 2.9 و3.5 في المائة.

بدأت **المصارف المركزية العالمية** في تغيير توجهات موقف السياسات النقدية لتصبح انكماشية أكثر منها تيسيرية لعدد من الأسباب، أهمها زيادة الضغوط التضخمية التي خلفتها السياسات النقدية التوسعية المتبعة خلال فترة جائحة كوفيد-19 لمعالجة الركود الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وعلى الرغم من التأثير المباشر للتطورات العالمية، إلا أن هناك بعض الضبابية تحوم حول أفق التوقعات في المدى القصير، سيما في ظل الجهود الدولية المستمرة لتقليل تأثيرات جائحة كوفيد-19 وتفايدي تآثر المجتمع الدولي بالتحديات القائمة. على الرغم من تأثر بعض الدول العربية المباشر بالتحديات الراهنة باعتبارها من المستوردين الرئيسيين للسلع الغذائية مثل الحبوب، إلا أن معظم الدول العربية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تقليص فجوة الغذاء العالمي والعربي، وتحقق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع مثل، القمح والمنتجات البترولية.

تأثرت **أسواق الطاقة الدولية** بالانعكاسات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة، ما أدى في مجمله إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز لتسجل خلال شهر مارس 2022 أعلى مستوياتها للسعر الاسمي منذ عام 2008، ومن المتوقع استمرار الزيادة في مستويات الطلب على النفط، ولكن بوتيرة أقل خلال عام 2022، مقابل ارتفاع في مستويات العرض بشكل خاص من خارج أوبك، وبالتالي من المتوقع بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستوى مرتفع نسبياً خلال ما تبقى من عام 2022، وتراجعها في عام 2023 نتيجة التباطؤ المتوقع للنشاط الاقتصادي، كما يتوقع حدوث ارتفاعات كبيرة نسبياً لأسعار العديد من السلع الأساسية خلال عام 2022، مع تلاشي تدريجي للضغوطات التصاعدية في عام 2023.

من المتوقع أن يشهد **معدل نمو الاقتصادات العربية** ارتفاعاً في عام 2022 ليسجل نحو 5.4 في المائة، مقابل 3.5 في المائة المسجل في عام 2021، مدفوعاً بالعديد من العوامل، يأتي على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي، علاوة على الأثر الإيجابي لتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنويع الاقتصادي، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات. فيما يتوقع تراجع النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2023 ليسجل نحو 4.0 في المائة، بما يتواءم مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

تماشياً مع التطورات التي شهدتها معدلات التضخم خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 في عدد من الدول العربية، من المتوقع ارتفاع **المستوى العام للأسعار بالدول العربية** خلال عام 2022، ليعكس تواصل تأثير التطورات الدولية وأثرها على سلاسل الإمداد الدولية، وزيادة مستويات الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية خاصة منها السلع الغذائية، إضافة إلى أثر ارتفاع مستويات الطلب المحلي، وزيادة معدلات ضرائب الاستهلاك أو البدء في فرضها ببعض الدول العربية، وكذلك أثر التمير الناتج عن تراجع سعر صرف بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية. كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع خلال عام 2022 أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية نحو 7.6 في المائة، أما بالنسبة لعام 2023 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 7.1 في المائة.

الافتراضات الأساسية للتقرير

تخضع التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية، خاصة ما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط بكميات الانتاج، كما تشمل عملية المراجعة التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملة الأساسية الأخرى:

- **جانحة كوفيد-19:** استمر الأثر الاقتصادي لجانحة كوفيد-19 حتى نهاية عام 2022 مع تمكن عدد أكبر من دول العالم من النفاذ إلى اللقاحات، وتخفض مستويات الإصابة والوفيات، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي ما سيدعم النشاط الاقتصادي، وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات ويمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء والعودة لمستويات النمو الاقتصادي المسجلة في عام 2019.

- **التطورات العالمية المراهنة:** الوصول إلى توافق خلال النصف الأول من العام الجاري، من شأنه تهدئة الأسواق، واحتواء الزيادات الكبيرة نسبياً المسجلة في أسعار السلع الأساسية بحلول النصف الثاني من عام 2022.

- **مسارات نمو الاقتصاد العالمي:** من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين 2.9 و 3.2 في المائة في عام 2022، وزيادة وتيرة النمو إلى ما يتراوح بين 2.9 و 3.5 بالمائة خلال عام 2023 وفق تقديرات المؤسسات الدولية، وبما يعكس في المحصلة كلاً من تأثير جانحة كوفيد-19، والتطورات العالمية الأخيرة، والمسارات المتوقعة للسياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي.

- **التجارة الدولية:** سوف يكون للتطورات العالمية في بعض الدول تداعيات على التجارة الدولية للعديد من السلع سواء بشكل مباشر نابع بالأساس من الأهمية النسبية لتلك الدول في التجارة الدولية والاكتشاف التجاري لعدد من دول العالم عليها، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثيرات التطورات العالمية على أسعار السلع وسلاسل الإمداد العالمية، وبالتالي وإن كان من غير المتوقع تراجع حركة التجارة الدولية، إلا أنه من المتوقع أن يشهد معدل نمو التجارة الدولية انخفاضاً في عامي 2022 و 2023 مقارنة بالمستويات المتوقعة مسبقاً البالغة 5.8 في المائة و 4.5 في المائة في عامي 2022 و 2023 على التوالي. من حيث تأثير التطورات العالمية على التجارة الخارجية للدول العربية، نلاحظ أن الأثر المباشر المتمثل في اكتشاف الدول العربية على التجارة في بعض الدول التي تمر بتطورات غير مواتية بشكل عام قد يكون محدوداً في ظل الأهمية النسبية المنخفضة لتلك الدول في هيكل أهم الشركاء التجاريين للدول العربية (تمثل نحو 0.3 في المائة من إجمالي الصادرات، و 7.3 في المائة من إجمالي الواردات)، وإن كان لتلك الدول أهمية نسبية كبيرة بين هيكل الشركاء التجاريين للموردين لسلع محددة على رأسها الحبوب.

لكن في المقابل، سيكون لتلك التطورات تأثيرات ملموسة على مستويات التجارة الدولية للمنطقة العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية. من جهة ستؤدي التطورات العالمية الأخيرة إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية بفعل الزيادة المسجلة في الأسعار العالمية للنفط خلال العام الجاري، في ظل الأهمية النسبية الكبيرة لصادرات النفط التي تمثل نحو 55 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات العربية، فيما ستؤدي تلك التطورات من جهة أخرى، إلى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من السلع الزراعية والمواد الخام، ومن ثم، ارتفاع متوقع للعجوزات في موازين الحسابات الجارية للدول العربية المستوردة للنفط، وفي المقابل ارتفاع مستويات الفائض المسجل في هذه الموازين بالنسبة لعدد من الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط.

- **الأسعار العالمية للنفط:** تعتمد المسارات المتوقعة للأسعار العالمية للنفط على مسار التطورات الحالية، ففي حين قد يُخفف انتظام إمدادات الطاقة من الضغوطات السعرية، إلا أن تداعيات التطورات العالمية الأخيرة قد تسفر عن تواصل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. وفق تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من المتوقع أن تسجل الأسعار العالمية للنفط نحو 105 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2022، فيما يتوقع تراجع أسعار النفط إلى نحو 89 دولاراً للبرميل في عام 2023. على مستوى الدول العربية، سوف يكون للارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2022 تأثيرات متباينة. من جهة، ستدعم تلك الارتفاعات التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصادات العربية المصدرة للنفط نظراً لارتفاع أسعار النفط التي تحقق تعادل الموازنات العامة لتلك الدول، كما سيساعد الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط على ارتفاع فوائض موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المصدرة له، وهو ما سوف يمتص أثر الزيادة المسجلة في الواردات الزراعية بالنسبة لهذه البلدان. في المقابل، سوف تتأثر موازنات الدول العربية المستوردة للنفط نتيجة لتلك الارتفاعات خاصة أن عدد منها لا يزال يدعم بعض منتجات الطاقة خاصة الأكثر استخداماً من قبل الفئات متوسطة ومنخفضة الدخل، كما ستتأثر موازين المعاملات الجارية لهذه الدول نتيجة ارتفاع نصيب واردات الطاقة والغذاء من مجمل واردات هذه الدول.

- **توجهات السياسة النقدية:** من المتوقع توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تسريع وتيرة تقييد السياسة النقدية حتى نهاية عام 2022 لامتناس الضغوطات التضخمية وسط توقعات تشير باحتمالات تنفيذ سلسلة جولات لرفع الفائدة حتى نهاية العام. ويعد عملية الرفع في يوليو، من المتوقع أن يستمر البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2022. على مستوى الدول العربية، انعكست اتجاهات الفائدة العالمية على توجهات السياسة النقدية في عدد من الدول العربية التي تتبني نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف التي قامت مؤخراً بمواكبة التغيرات في السياسة النقدية لدول عملة الربط لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وقامت برفع الفائدة بما يتراوح بين 0.25 و 1.00 نقطة مئوية. بحسب جولات الرفع المتوقع هذا العام، من المتوقع أن تؤدي تلك التطورات إلى رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي لتصل إلى 1.9 في المائة و 2.8 في المائة خلال عامي 2022 و 2023 على التوالي، تلك الجولات التي سوف تجاريها الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة بشكل جزئي أو كلي بحسب تطورات الأوضاع الاقتصادية بها. من جهة أخرى، يواجه عدد من الدول العربية التي تتبني سياسة أسعار صرف مرنة تحديات في ضوء الضغوطات التي تفرضها تدفقات رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، وقد تدفعا إلى رفع أسعار الفائدة خاصة بالنسبة للدول التي لديها مستويات مرتفعة من عجوزات موازين المعاملات الجارية ومعدلات عالية للمديونية الخارجية للحد من تبعات خروج رؤوس الأموال الأجنبية.

مجموعات الدول العربية

يغطي تقرير آفاق الاقتصاد العربي كل الدول العربية، ويقدم نظرة شاملة على التطورات الاقتصادية الأخيرة، والآفاق وقضايا السياسة العامة على المدى المتوسط. ولتسهيل التحليل، توفر المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية مزيداً من التفاصيل الدقيقة للتحليل والاستمرارية، وعلى ذلك فقد تم تقسيم الدول العربية وعددها 22 دولة إلى مجموعتين هما: الدول العربية المصدرة للنفط، والدول العربية المستوردة له. تشمل المجموعة الأولى (الدول العربية المصدرة للنفط) بدورها مجموعتين فرعيتين هما: (1) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تشمل كلاً من السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين، و(2) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، وتشمل كلاً من الجزائر، والعراق، واليمن، وليبيا. المجموعة الثانية هي الدول العربية المستوردة للنفط، وتشمل كلاً من مصر، والمغرب، والسودان، وتونس، ولبنان، والأردن، وسورية، وفلسطين، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، والقمر:

| الدول | المجموعات | |
|---|--------------------------------------|-----------------------------|
| السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، عمان، البحرين. | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية | الدول العربية المصدرة للنفط |
| الجزائر، العراق، اليمن، ليبيا. | الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط | |
| مصر، المغرب، السودان، تونس، لبنان، والأردن، سورية، فلسطين، موريتانيا، جيبوتي، الصومال، القمر. | الدول العربية المستوردة للنفط | |

1. البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

القصير، سيما في ظل الجهود الدولية المستمرة لتقليل تأثيرات جائحة كوفيد-19 وتفاذي تأثير المجتمع الدولي بالتحديات الراهنة.

على الرغم من تأثير الدول العربية المباشر بالتحديات الراهنة باعتبارها من المستوردين الرئيسيين للسلع الغذائية مثل الحبوب، إلا أن معظم الدول العربية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تقليص فجوة الغذاء العالمي والعربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع العامة مثل القمح والمنتجات البترولية.

1.1 اتجاهات النمو العالمي

خفض صندوق النقد الدولي^[2] في يناير من عام 2022 معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 4.4 في المائة في عام 2022، مقابل توقعات نمو بنحو 4.9 في المائة في أكتوبر من عام 2021. كما أجرى صندوق النقد الدولي في أبريل 2022 تحديثاً آخر لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي^[3]، حيث توقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6.1 في المائة في عام 2021 إلى 3.6 في المائة في عامي 2022 و2023. ووفقاً لأحدث تحديث لتوقعات النمو الصادرة عن الصندوق في شهر يوليو، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2022 وبنسبة 2.9 في المائة في عام 2023^[4].

أرجع صندوق النقد الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى التطورات العالمية، وما يستتبعها من بوادر أزمة للغذاء العالمي، ما يزيد من توقعات ارتفاع أسعار الوقود والغذاء بشكل سريع، وبالتالي توقعات ظهور موجة تضخمية جديدة إضافة إلى تلك الناتجة عن انعكاسات جائحة كوفيد-19، ما من شأنه التأثير على الفئات الهشة في الدول النامية ومنخفضة الدخل بشكل أكبر. أدت الزيادات في أسعار السلع بسبب التطورات العالمية الراهنة واتساع ضغوط الأسعار إلى توقعات تضخم لعام 2022 بنحو 5.7 في المائة في الاقتصادات المتقدمة و8.7 في المائة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية بزيادة بلغت حوالي 1.8 و2.8 نقطة مئوية أعلى مما كان متوقعاً في يناير الماضي، حيث من المتوقع أن يظل

في خضم التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار السلع الأساسية مثل المنتجات البترولية والزراعية، وفي ظل استمرار الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19، تواجه سلاسل الإمداد تحديات جمة نتيجة لعدم اليقين، وتزايد مستويات المخاطر في ظل التداعيات التي خلفتها والتي اتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة دول وأسواق العالم، وأدت إلى تراجع مستويات القوة الشرائية خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض، كما أثارت مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي. دفع هذا الوضع الاستثنائي المؤسسات الدولية إلى إعادة تقييم وضع الاقتصاد العالمي من خلال تعديل توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي وتخفيضه مقارنة بالتوقعات السابقة.

في هذا الصدد، تراوحت توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي الصادرة في منتصف عام 2022 ما بين 2.9 في المائة و3.2 في المائة، بينما كانت التوقعات المصدرة في بداية العام تتراوح بين 3.5 بالمائة و4.4 بالمائة، بينما أشارت أحدث توقعات النمو لعام 2023 إلى نسب تراوحت بين 2.9 و3.5 في المائة.

جدير بالذكر أن تخفيض توقعات المنظمات الدولية للنمو الاقتصادي جاء من منطلق صدمات العرض التي من المتوقع أن تؤثر بصورة مباشرة على الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، إضافة إلى الدول المتقدمة وبالأخص تلك المستوردة للسلع الأساسية والتي تعاني من تفشي متحورات كوفيد-19 بسبب تراجع مستوى الإجراءات الاحترازية وعدم توفر جرعات التطعيم الكافية^[1].

إضافة إلى ما سبق، بدأت المصارف المركزية العالمية (مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، البنك المركزي الأوروبي، بنك إنجلترا) في تغيير توجهات موقف السياسات النقدية لتصبح انكماشية أكثر منها تيسيرية لعدد من الأسباب، أهمها زيادة الضغوط التضخمية التي خلفتها السياسات النقدية التوسعية المتبعة خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19 لمعالجة الركود الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة للتطورات العالمية الراهنة. لذلك هناك بعض الضبابية تحوم حول أفق التوقعات في المدى

[3] IMF (2022) "World Economic Outlook Update April: War Sets Back the Global Recovery", April.

[4] IMF (2022) "World Economic Outlook Update July: War Sets Back the Global Recovery", July.

[1] وفق توقعات كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد البريطاني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وبنك جي. بي. مورجان.

[2] IMF, (2022). "World Economic Outlook Update: Rising Caseloads, A Disrupted Recovery, And Higher Inflation", Jan.

لها تأثير عميق على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، وستنتقل تداعياتها إلى البلدان الأخرى^[7].

في المقابل، توقع **البنك الدولي**^[8] تباطؤ الاقتصاد العالمي في عام 2022 في أعقاب انتعاش قوي في عام 2021، نتيجة التحديات الاقتصادية التي يفرضها انتشار متحورات جائحة كوفيد-19، وارتفاع مستويات التضخم، ومعدلات المديونية، وتزايد التفاوت في الدخل، ما يهدد التعافي في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.

خفض **البنك الدولي** من توقعاته للنمو العالمي في تقريره الصادر في يونيو 2022، حيث توقع أن يتراجع النمو العالمي إلى 2.9 في المائة عام 2022 مقابل 5.7 في المائة في عام 2021، أقل بكثير من توقعاته الصادرة في يناير 2022 التي بلغت 4.1 في المائة، كما من المتوقع أن يظل في حدود هذه المستويات خلال عامي 2023 و2024. على مستوى **الاقتصادات المتقدمة**، من المتوقع أن يتباطأ النمو ليصل إلى 2.6 في المائة عام 2022 بمقدار 1.2 نقطة مئوية أقل من التوقعات الصادرة في يناير 2022، حيث من المتوقع أن يستمر النمو في الاعتدال إلى 2.2 في المائة عام 2023، بما يعكس التراجع عن تبني سياسات نقدية ومالية تحفيزية خلال فترة الجائحة، والاتجاه نحو سياسات انكماشية لمجابهة الضغوطات التضخمية. أما على مستوى **اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية**، فقد توقع البنك الدولي أن ينخفض النمو إلى 3.4 في المائة في عام 2022 مقابل 6.6 في المائة في عام 2021 أقل من المتوسط السنوي البالغ 4.8 في المائة خلال الفترة 2011-2019.

يشير البنك الدولي إلى أن التباطؤ الاقتصادي سيزان مع فجوة تفاوت أخذت في الاتساع في معدلات النمو بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. في هذا السياق، يؤكد البنك الدولي أهمية العمل من أجل توزيع اللقاحات على نطاق أوسع وعلى نحو منصف حتى يتسنى السيطرة على الجائحة، كما يشير إلى أن معالجة التراجع المسجل في مسار التنمية الناتج عن تزايد أوجه التفاوت وعدم المساواة في توزيع الدخل سيتطلب المزيد من التركيز من قبل صناعات السياسات في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في الوقت الذي يواجهون فيه تحديات ارتفاع الضغوط التضخمية وضيق الحيز المالي. وعلى المدى الأطول، سيتعين على تلك الاقتصادات مواصلة الإصلاحات التي تخفف من حدة التأثير

التضخم مرتفعاً لفترة ليست بالقصيرة مما كان عليه في التوقعات السابقة، مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع الأساسية بسبب التطورات العالمية الراهنة وتوسيع ضغوط الأسعار.

يعكس هذا الخفض في توقع معدلات النمو العالمي المخاوف المتصاعدة جراء انتشار متحور "أوميكرون"، والتأثر المتوقع لاستمرار التداعيات الناتجة عن الموجة التضخمية العالمية، والتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية على النمو الاقتصادي العالمي. كما يعكس تراجع معدل نمو الاقتصادات العالمية الكبرى مثل الاقتصاد الأمريكي والصيني إضافة إلى الاتحاد الأوروبي. في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، يعزى تراجع النمو إلى تأثير التشديد المتوقع للسياستين المالية والنقدية، وأثر ذلك على مستويات الطلب الكلي، أما في حالة الاقتصاد الصيني، فيعكس تأثير الانكماش الحاصل في قطاع العقارات، وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات السابقة للصندوق، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيعكس ذلك زخم التطورات العالمية الراهنة.

في ظل استمرار المتحورات الخاصة بالفيروس، يكتسب العمل على تبني استراتيجية صحية عالمية فعالة أهمية بارزة أكثر من أي وقت مضى، بهدف ضمان توفير وإتاحة اللقاحات والاختبارات التشخيصية والعلاجات على مستوى العالم بغية الحد من مخاطر ظهور متحورات أخرى خطيرة من فيروس كوفيد-19. في الوقت الذي تم فيه تطعيم نحو 79 في المائة من السكان في الدول مرتفعة الدخل بشكل كامل ضد الفيروس، لم يحصل سوى 14 في المائة من السكان في الدول منخفضة الدخل على التطعيم الكامل^[5]. كما يتعين تكثيف الجهود العالمية لسد الفجوة التمويلية البالغة 23.4 مليار دولار أمريكي اللازمة لتسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 في إطار مبادرة (ACT) وتحفيز عمليات نقل التقنية للمساعدة على التعجيل بتتويج الإنتاج العالمي للأدوات الطبية الضرورية، خاصة في إفريقيا^[6].

تعبيراً على التداعيات الاقتصادية للتطورات العالمية الأخيرة، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن تلك التطورات وما نتج عنها من ارتفاع في الأسعار لها تأثيرات واسعة النطاق على العالم بأسره، خاصة الأسر الفقيرة التي يشكل الغذاء والوقود نسبة أكبر من إنفاقها. وإذا تصاعدت تلك التطورات، فسيكون الضرر الاقتصادي أكبر، وسيكون

[7] صندوق النقد الدولي، (2022). "بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا"، مارس.

[8] World Bank, (2022). "Global Economic Prospects", June

[5] Our World in Data, (2022). "Coronavirus (COVID-19) Vaccinations", March.

[6] Gopinath, G. (2022). "A Disrupted Global Recovery", IMF Blog, Jan.

يواجهون خطر المجاعة المحتملة في جميع أنحاء العالم من 80 مليوناً إلى 276 مليوناً. ومن شأن استمرار تلك التطورات أن تنذر بالمزيد من الارتفاع في أعداد الأشخاص الذين يواجهون خطر المجاعة خاصة في الدول التي تعتمد على واردات الحبوب من منطقة البحر الأسود، كما من المتوقع أن يزداد الاستهلاك العالمي للغذاء بحوالي 1.4 في المائة سنوياً مدفوعاً بالنمو السكاني البطيء.^[11]

خفّضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^[12] توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي إلى حوالي 3 في المائة في عام 2022، و2.8 في المائة عام 2023، مقابل 5.6 في المائة في عام 2021. يعتبر ذلك أقل بكثير من الانتعاش المتوقع في تقرير التوقعات الاقتصادية السابق في ديسمبر 2021.

كما أشارت المنظمة إلى مخاطر الانتعاش غير المتوازن لمجموعة الاقتصادات المتقدمة، لاسيما ما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت مستويات تعافي أقوى وأسرع مقارنة بمنطقة اليورو، وأوضحت أن أسواق العمل في بلدان المنظمة لا تزال غير متوازنة، ففي الوقت الذي يكافح الكثير من الناس للعثور على وظائف، تواجه الشركات في عدد من القطاعات صعوبة في توظيف العمال نتيجة للافتقار إلى المهارات المطلوبة التي شهدت تغييراً ملموساً في أعقاب الأزمة. يعكس النقص في العمال في بعض القطاعات انخفاضاً في معدلات المشاركة في القوى العاملة في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من المتوقع أن تعود مستويات المشاركة في سوق العمل في دول المنظمة إلى طبيعتها مع تضاؤل آثار الوباء مما يؤدي إلى زيادة المعروض من العمالة ويساعد على إبقاء معدل نمو الأجور معتدلاً، حيث لا تزال بعض القطاعات مثل السفر والسياحة والترفيه تعاني جراء التداعيات الناتجة عن الجائحة، بينما لا يزال الطلب على السلع الاستهلاكية قوياً، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. من جهتها، تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية^[13] أن التطورات الأخيرة سوف تؤدي إلى انخفاض متوقع لمعدل نمو الاقتصاد العالمي بما لا يقل عن واحد في المائة في عام 2022، وارتفاع متوقع لمعدل التضخم العالمي بنحو 2.5 نقطة مئوية.

بصدمات السلع الأولية، وأوجه التفاوت وعدم المساواة، وتعزز التأهب لمواجهة الأزمات.

وفي ظل ارتفاع مستويات المديونيات العامة، سيكون التعاون الدولي عاملاً أساسياً لزيادة الموارد المالية للاقتصادات النامية حتى يمكنها تحقيق النمو الشامل والمستدام.

من جانبها، خفّضت الأمم المتحدة^[9] توقعاتها للنمو العالمي، حيث توقعت أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1 في المائة في عام 2022، أي أقل بنحو 0.9 نقطة مئوية عن توقعات المنظمة السابقة الصادرة في يناير 2022، وتواجه التوقعات الأساسية مخاطر هبوط كبيرة نتيجة التطورات العالمية الراهنة وموجات جديدة محتملة من فيروس كورونا ومتحوراته.

من ناحية أخرى، خفّضت المنظمة توقعات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وخاصة الاتحاد الأوروبي بسبب تأثره المباشر بالتطورات العالمية الراهنة وتأثير ذلك على سلسلة إمدادات الطاقة، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأوروبي بنحو 2.7 في المائة، مقابل توقعات بنحو 3.9 في المائة صادرة في يناير 2022. كما من المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.6 في المائة، والاقتصاد الصيني بنسبة 4.5 في المائة في عام 2022. بالنسبة للدول النامية من المتوقع أن تنمو بنسبة 4.1 في المائة في عام 2022، مقارنة بحوالي 6.7 في المائة في عام 2021.

وتتوقع الأمم المتحدة أن تشهد البلدان النامية تحديات كبيرة على المدى الطويل لاسيما في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي من المتوقع أن تسجل معدلات نمو ضعيفة نسبياً، مما قد يرفع من معدلات الفقر في هذه الدول ويعرقل التقدم على صعيد تحقيق التنمية المستدامة.

تتوقع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف بنسب تتراوح بين 8 و20 بالمائة نتيجة للتطورات العالمية الراهنة^[10]. وكان برنامج الأمم المتحدة للأغذية قد حذر قبل حدوث تلك التطورات من ارتفاع عدد الأشخاص الذين

[11] OECD/FAO (2022), OECD-FAO Agricultural Outlook 2022-2031, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/f1b0b29c-en>.

[12] OECD, (2022). "OECD Economic Outlook", June.

[13] OECD, (2022). "OECD calls for well-targeted support to the vulnerable as war undermines global recovery", March.

[9] UN, (2022). "World Economic Situation and Prospects", 'mid-2022.

[10] FAO, (2022). "Information Note The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the current conflict", March.

2.1. أسواق السلع الأساسية

سنوي في عام 2021، وقد تم تعديل توقعات نمو المعروض من خارج أوبك في عام 2022 بمقدار 0.25 مليون برميل في اليوم إلى 2.1 مليون برميل في اليوم، كما يتوقع تراجع إنتاج روسيا من السوائل لعام 2022 بمقدار 0.25 مليون برميل في اليوم.^[14]

سجلت الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً نسبياً ملموساً بنسبة بلغت 68 في المائة في عام 2021 حيث ارتفعت إلى نحو 69.9 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام، مقابل 41.5 دولاراً للبرميل في عام 2020، كنتيجة للعديد من العوامل من أهمها ارتفاع مستويات الطلب العالمي، وتعافي حركة التجارة الدولية.^[15]

ولتخفيف الضغوطات السعرية والاستمرار في توفير الإمدادات النفطية الداعمة للتعافي الاقتصادي، قررت "أوبك+" في بداية عام 2022 زيادة مستويات الإنتاج النفطي بنحو 400 ألف برميل يومياً حتى نهاية عام 2022 بما في ذلك زيادات في إنتاج عدد من الدول العربية المتضمنة في الاتفاق وهي السعودية، والإمارات، والكويت، والجزائر، والعراق، والبحرين، وعمان، والسودان، وبحيث يتم بشكل دوري مراجعة هذا المستوى وفق أساسيات السوق النفطية في الاجتماعات الدورية لمنظمة الأوبك.

من المتوقع استمرار الزيادة في مستويات الطلب على النفط، ولكن بوتيرة أقل خلال عام 2022، حيث من المتوقع وفق بيانات منظمة الأوبك ارتفاع الطلب على النفط بنحو 4.2 مليون برميل يومياً في العام المذكور، مقابل ارتفاع في مستويات العرض من خارج أوبك بنحو 3 مليون برميل يومياً ليسجل 66.6 مليون برميل، ما يتوقع في ضوء ارتفاع مستويات الطلب على نفط أوبك إلى نحو 29.0 مليون برميل في اليوم.^[16] ^[17]

كانعكاساً للتطورات العالمية التي شهدتها العالم خلال الربع الأول من عام 2022، ارتفعت الأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 45 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة في عام 2021، لتصل إلى ما يقرب من 104 دولاراً أمريكياً للبرميل، مقابل 69.9 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2021 بما يمثل أعلى مستوى للأسعار العالمية للنفط منذ عام 2008.

تتأثر أسواق السلع الأساسية والطاقة بالتطورات الإقليمية والدولية الراهنة. يمكن أن تؤدي أسعار النفط والغاز المرتفعة إلى المزيد من الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري البديلة مثل الفحم، كما يمكن أن تؤثر أسعار النيكل المرتفعة سلباً على إنتاج السيارات الكهربائية، في حين أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يعيق إنتاج الوقود الحيوي. ويعتبر الارتفاع المستمر في الأسعار فرصة بالنسبة للدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع لتقليل مخاوفها المتعلقة بالطاقة والأمن الغذائي من خلال تسريع الاعتماد على البدائل، وبالتالي الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة الشاملة، وتعزيز مكافحة تغير المناخ. إضافة إلى ذلك، يتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة معتبرة في تكاليف الإنتاج في قطاعات السيارات والإلكترونيات وقطاعات التصنيع الأخرى، وهو نفس الأثر الذي يتوقع أن يؤدي إليه التراجع في إنتاج غاز النيون بسبب التطورات العالمية والذي يعتبر أحد المدخلات المهمة لإنتاج أشباه الموصلات، ومن ثم التأثير سلباً على إنتاج السيارات والإلكترونيات. من ناحية أخرى، فإن التأثير السلبي على أسواق السلع الأساسية من المتوقع أن ينتج عنه تفاقم الصدمات في جانب العرض، وبالتالي تباطؤ نمو التجارة العالمية بعد الانعاش القوي الذي شهدته في عام 2021.

ظل نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2021 عند مستوى 5.7 مليون برميل في اليوم. ارتفع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 2.6 مليون برميل في اليوم في عام 2021، بينما أظهرت الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً قدره 3.1 مليون برميل في اليوم. بالنسبة لعام 2022، من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 3.4 مليون برميل في اليوم.

في المقابل، شهدت مستويات المعروض النفطي من خارج دول الأوبك ارتفاعاً بنحو 0.6 مليون برميل يومياً خلال عام 2021 ليصل إلى 63.6 مليون برميل يومياً. في المحصلة أسفرت هذه التطورات عن ارتفاع مستويات الطلب على نفط أوبك بنحو 0.5 مليون برميل يومياً ليصل إلى 27.9 مليون برميل في اليوم، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج السوائل في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفع بمقدار 0.1 مليون برميل في اليوم على أساس

^[14] OPEC (2022), "Monthly Oil Market Report", June

^[15] OPEC (2022), "Monthly Oil Market Report", June

^[16] هذه التقديرات لا تزال قيد المراجعة خلال الفترة المقبلة وفق أحدث بيان صادر عن منظمة الأوبك خلال شهر مارس.

^[17] OPEC, (2022). "Monthly Oil Market Report", Mar.

والكوبالت بنسبة 58.5 في المائة، والألمنيوم بنسبة 58.4 في المائة.

3.1. أسعار الفائدة والصرف

أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن أكبر جولة رفع لأسعار الفائدة خلال العقود الثلاثة الماضية لكبح جماح الارتفاع المتسارع في أسعار السلع الناتج عن التطورات العالمية المتسارعة، حيث رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر فائدة السياسة النقدية في شهر يوليو الماضي إلى مدي بين 2.25-2.5، وكان الاحتياطي الفيدرالي قد سبق وقام بعدد من جولات الرفع منذ بداية العام 2022 في يناير، ومارس، ومايو، ويونيو، وكان آخرها في يوليو، مشيراً إلى التوقعات بالمزيد من جولات الرفع خلال المتبقي من العام 2022. هذا الرفع من شأنه التأثير على تكاليف التمويل التي تمنحها المصارف بالأخص التمويل العقاري والقروض الأخرى. وتوقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن يصل التضخم لذروته في النصف الثاني من العام الجاري. في المجمل، تشير توقعات أعضاء لجنة السوق المفتوحة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن جولات الرفع المرتقبة ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية لتسجل نحو 1.9 في المائة في عام 2022، ونحو 2.8 في المائة في عام 2023.^[20] وتشير التقديرات -حتى الآن- إلى أن التطورات العالمية الراهنة ستؤدي إلى ارتفاع التضخم العالمي بما يتراوح بين 2.5 و3 نقاط مئوية في عام 2022، ونحو نقطتين مؤيتين في عام 2023^[21] ^[22].

من ناحية أخرى، أعلن البنك المركزي الأوروبي في يونيو 2022 عن رفع أسعار الفائدة في ظل التحديات المتعلقة بالارتفاع المستمر في أسعار السلع نتيجة التطورات العالمية الراهنة التي رمت بظلالها على المشهد الاقتصادي العالمي. في هذا الصدد، قرر مجلس الإدارة في 27 يوليو 2022 رفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة للبنك المركزي الأوروبي بمقدار 50 نقطة أساس، ويشمل ذلك زيادة سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وأسعار الفائدة على تسهيل الإقراض الهامشي

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، فقد شهدت كذلك ارتفاعاً خلال عام 2021 بفعل تعافي النشاط الاقتصادي العالمي، لتسجل أعلى وتيرة نمو لها خلال أربع عقود، في الوقت الذي شهدت فيه مستويات المعروض من عدد من السلع الأساسية ضغوطات نتيجة لعوامل أهمها ما تعلق بتحديات سلاسل الإمداد العالمية نتيجة القيود المفروضة لتجاوز جائحة كوفيد-19، علاوة على العديد من العوامل المتباينة الأخرى التي أثرت على مستويات أسعار العديد من السلع في عام 2021، وأدت إلى حدوث موجة تضخمية عالمية واسعة النطاق. في هذا السياق، ارتفعت أسعار الطاقة لاسيما الغاز الطبيعي والفحم بشكل ملموس خاصة في أوروبا خلال النصف الثاني من عام 2021 مدفوعةً بانتعاش مستويات الطلب، وعدم انتظام الإمدادات. كذلك سجلت أسعار العديد من الخامات الأخرى، مثل الحديد ذروتها خلال عام 2021، كما ارتفعت أسعار القصدير إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في العام الماضي مدعومةً بالطلب القوي المستمر من قطاع الإلكترونيات وتقلبات مستويات المعروض. كما شهدت أسعار الألمنيوم زيادةً بسبب قرار الصين الحد من الإنتاج وسط نقص الكهرباء. من جانب آخر، ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 23 في المائة في المتوسط في عام 2021 كمحصلة لعدد من العوامل من أبرزها ارتفاع مستويات الواردات لاسيما من الصين، وتقلبات في مستويات المعروض من بعض السلع الزراعية كنتيجة للظروف المناخية بما أثر على مستويات المعروض من عدد من هذه السلع مثل القمح والكاكاو والبن.^[18]

شهدت أسعار السلع الأساسية الأخرى خلال الربع الأول من عام 2022 نتيجة للتطورات العالمية الأخيرة، ارتفاعاً نسبياً ملموساً. أدت الضغوطات الناتجة عن تلك التطورات إلى زيادة في أسعار العديد من السلع الغذائية والصناعية^[19]، حيث ارتفعت أسعار القمح بنسبة 78 في المائة، وزيت النخيل بنسبة 63.2 في المائة، والشوفان بنسبة 96.8 في المائة، والذرة بنسبة 36.3 في المائة، والأرز بنسبة 24.3 في المائة على أساس سنوي.

كما ارتفعت أسعار المواد الخام والمعادن بشكل كبير نسبياً، حيث سجلت أسعار الليثيوم ارتفاعاً بنسبة 265.8 في المائة، والنيكل بنسبة 117 في المائة، والماغنسيوم بنسبة 155.5 في المائة، والقصدير بنسبة 71 في المائة،

^[21] Liadze, L. et al. (2022). "The Economic Costs of the Russia Ukraine Conflict", National Institute of Economic and Social Research, March.

^[22] J.P. Morgan, (2022). "The Russia-Ukraine Crisis: What Does It Mean for Markets?", March.

^[18] World Bank, (2022). "Global Economic Prospects", Jan

^[19] EIU, (2022). "Global economic implications of the Russia-Ukraine war", March.

^[20] FED, (2022). "Summary of Economic Projections", March.

الأوضاع الاقتصادية لا تزال متباينة في ظل ضعف الطلب الداخلي، والتحديات المتعلقة بسلاسل التوريد العالمية، لم يقم بنك اليابان بإجراء أي تغييرات على سياسته النقدية خلال عام 2021، وأبقى على سعر الفائدة على الين الياباني عند مستويات سلبية بحدود 0.1 في المائة منذ عام 2016، ومواصلة عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف أعلى بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند مستوى صفري.

في الصين، رفع **بنك الشعب الصيني** في مايو 2022 سعر فائدة السياسة النقدية بمقدار 0.125 نقطة مئوية، ورفع نسبة متطلبات الاحتياطي بمقدار 0.25 نقطة مئوية، كما قرر مجلس إدارة البنك المركزي بالاجتماع في اجتماعه بتاريخ 16 مايو 2022 رفع سعر الخصم ومعدل إعادة تمويل القروض المضمونة ومعدل التسهيلات المؤقتة إلى 1.5 في المائة و 1.875 في المائة و 3.75 في المائة على التوالي، اعتباراً من 17 يونيو 2022.^[25] وفي وقت سابق، قام بنك الشعب الصيني بخفض نسبة الاحتياطي القانوني بتاريخ 15 ديسمبر 2021 بمقدار 0.5 نقطة مئوية لتصل إلى 11.5 في المائة، كما خفض سعر الفائدة لمدة سنة بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى 3.70 في المائة في نهاية شهر يناير 2022 من أجل دعم النمو الاقتصادي.

4.1. التجارة الدولية

شهدت حركة التجارة الدولية تعافياً نسبياً في عام 2021 نتيجة الزيادة التي سجلها مستوى الطلب العالمي في ضوء الدعم الذي وفرته حزم التحفيز في العديد من الاقتصادات المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عمل على إنعاش الطلب على صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، ما ساعد على ارتفاع حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تقارب 10 في المائة وفق تقديرات المؤسسات الدولية. شمل هذا التعافي بشكل أكبر حركة التجارة السلعية، فيما لا تزال تجارة الخدمات لاسيما تلك التي تقوم على الاتصال المباشر متأثرة باستمرار الجائحة، بينما شهدت تجارة الخدمات من بعض القطاعات التي أظهرت مرونة في مواجهة الجائحة على رأسها الاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية

وتسهيلات الودائع إلى 0.50 في المائة و 0.75 في المائة و 0.00 في المائة على التوالي.^[23]

وكان البنك المركزي الأوروبي قد أشار في وقت سابق إلى حجم التحديات التي تواجه الاقتصادات الأوروبية نتيجة للتطورات العالمية وتداعياتها على معدلات التضخم، وقرر خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 مارس الإبقاء على أسعار فائدة عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الهامشي، وتسهيلات الودائع دون تغيير عند مستوى 0.00 في المائة و 0.25 في المائة و -0.50 في المائة على التوالي، وتعديل حجم برنامج شراء الأصول إلى 40 مليار يورو في أبريل، و 30 مليار يورو في مايو، و 20 مليار يورو في يونيو من عام 2022.

سيتمتع حجم البرنامج خلال الربع الثالث من العام الجاري على البيانات الاقتصادية وتوقعات الأداء الاقتصادي. في حال كانت البيانات الواردة تدعم احتمالات عدم انخفاض توقعات التضخم على المدى المتوسط حتى بعد إنهاء العمل ببرنامج شراء الأصول، فسيقوم مجلس الإدارة بإنهاء البرنامج في الربع الثالث من العام الجاري، أما إذا تغيرت توقعات التضخم على المدى المتوسط، وأصبحت شروط التمويل غير مساندة للتقدم نحو هدف التضخم عند مستوى 2 في المائة، سيقوم البنك المركزي الأوروبي بمراجعة جدول الزماني لصافي مشتريات الأصول من حيث الحجم و / أو المدة. كما يعتزم البنك الاستمرار في إعادة استثمار كامل متحصلات الأوراق المالية المستحقة التي تم شراؤها في سياق برنامج شراء الأصول لفترة ممتدة من الوقت بعد التاريخ الذي سيقدر فيه رفع أسعار الفائدة الرسمية، للحفاظ على ظروف سيولة مواتية ودرجة مقبولة من التيسير النقدي.^[24]

وفي 3 أغسطس 2022 قامت لجنة السياسة النقدية في **بنك إنجلترا** بالتصويت بأغلبية لصالح قرار رفع سعر الفائدة إلى 1.75 في المائة بزيادة 0.5 نقطة مئوية. يُذكر أن البنك قد قام في يونيو 2022 برفع أسعار الفائدة للمرة الخامسة على التوالي إلى 1.25 في المائة لكبح جماح التضخم المتصاعد.

أما في اليابان، فقد كانت توجهات السياسة النقدية محايدة في ظل محافظة **بنك اليابان** على أسعار فائدة منخفضة لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-19. ولأن

[25] Central Bank of the Republic of China (2022), Monetary Policy Decision of the Board Meeting (2022Q2), June.

[23] ECB, (2022). "Monetary policy decisions: Press Release", July

[24] ECB, (2022). "Monetary policy decisions", March

التوقع في ظل إمكانية تجدد ظهور موجات متحورة من الفيروس، أو صعوبة النفاذ العادل إلى اللقاحات، أو ثبوت عدم فعالية بعضها في احتواء المرض. كل هذه المخاطر من شأنها إعادة مستويات عدم اليقين بشأن النشاط الاقتصادي، وهو ما سيستمر في الضغط على الإنفاق الاستثماري ويؤثر سلباً على مستويات التشغيل.

بحسب صندوق النقد الدولي، فإن فرضية عدم سلاسة توزيع اللقاحات قد تؤدي إلى تراجع تقديرات النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022. ففي بداية العام الثالث من الجائحة، ارتفع عدد الوفيات العالمية إلى 5.5 مليون وفاة، ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر الاقتصادية المصاحبة لها قرابة 13.8 تريليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2024. وكان من الممكن أن تكون هذه الأرقام أسوأ بكثير لولا الجهود الاستثنائية للعلماء والمجتمع الطبي، والاستجابات السريعة والقوية من خلال السياسات في مختلف أنحاء العالم.

تصاعد ضغوطات المديونية العالمية:

أدت جائحة كوفيد-19 إلى ارتفاع مستويات المديونية العالمية لتصل إلى 303 تريليون دولار بنهاية عام 2021 تمثل نحو 351 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و250 في المائة من الإيرادات الحكومية. جاء نحو نصف الارتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة لاستحقاقات التوسع في حزم التحفيز الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لانتشار الفيروس، فيما جاءت باقي الزيادة المسجلة في المديونية نتيجة الارتفاع في ديون المؤسسات غير المالية والبنوك^[27].

تعتبر مخاوف تواصل ارتفاع مستويات المديونية العالمية والتخلف عن سداد الديون من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية، خاصة أن نحو 60 في المائة من الدول منخفضة الدخل تحتاج فعلياً إلى إعادة هيكلة ديونها، أو قد تشهد مخاطر تدفعها حالياً إلى تبني خطوات في هذا الصدد في ظل تدهور شروط التبادل التجاري لديها خلال العقد الماضي.

بحسب البنك الدولي، نتج عن تداعيات جائحة كوفيد-19 ارتفاع مستويات المديونية العالمية لتسجل أعلى مستوى لها في خمسين عاماً، فيما فرض ارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وتقييد الأوضاع المالية، إضافة إلى التطورات العالمية الراهنة ضغوطات

وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى زيادةً في معدلات نموها خلال عام 2021.

من المتوقع أن تشهد حركة التجارة الدولية تباطؤاً خلال عام 2022 بفعل التراجع المتوقع في مستويات النشاط الاقتصادي في ظل استمرار انتشار متحورات الفيروس وتداعيات التطورات العالمية الأخيرة، واستمرار انخفاضه في عام 2023 ما يعكس الاختلالات الهيكلية في سلاسل الإمداد التي كشفت عنها الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم بداية من عام 2020، والتحديات التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي في ظل استمرار النزاعات التجارية القائمة بين القوى الاقتصادية الكبرى.

5.1 المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة على حد سواء، بسبب التطورات العالمية الراهنة، واستمرار تكرار موجات كوفيد-19، وتصاعد ضغوطات المديونية العالمية:

التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة

ألفت التطورات الراهنة بظلالها على الاقتصاد العالمي من بوابة أسعار السلع الغذائية والمنتجات البترولية التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة السابقة، وانعكس ذلك على كافة مناحي الحياة. نتيجة لذلك، لاحت أزمة أخرى في الأفق وهي أزمة الغذاء. في أبريل 2022، وزع برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه الغذاء والنقد على أكثر من 3 ملايين شخص تأثروا بصورة مباشرة بالتطورات الإقليمية، كما أعلن البرنامج أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ سيقطع 30 مليون دولار أمريكي لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية العاجلة في عدد من الدول، وحذر من أن 44 مليون شخص في 38 دولة في جميع أنحاء العالم يعانون من الجوع وربما يتضاعف هذا العدد في ظل التطورات الراهنة التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية بنسبة تصل إلى 30 في المائة مما يفاقم عدد الفقراء في الدول النامية ومنخفضة الدخل^[26].

تكرار موجات انتشار متحورات جائحة كوفيد-19

يمثل احتمال تعذر احتواء جائحة كوفيد-19 واحداً من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال أفق

^[27] International Institute of Finance, (2022). "Global Debt Monitor", Feb.

^[26] UN (2022)

متصاعدة على الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة وقدرتها على الوفاء بمدفوعات خدمة ديونها، ويتوقع ألا يتمكن عدد من هذه الدول من سداد مدفوعات خدمة الديون خلال الاثني شهراً المقبلة^[28].

تكمن المخاوف في هذا الإطار من أن يشهد العالم أزمات مديونية على غرار تلك التي أعقبت موجات تراكم المديونية التي شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، والأزمة المالية لدول شرق آسيا في أواخر التسعينيات من القرن العشرين^[29].

تقييد الأوضاع المالية على الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة:

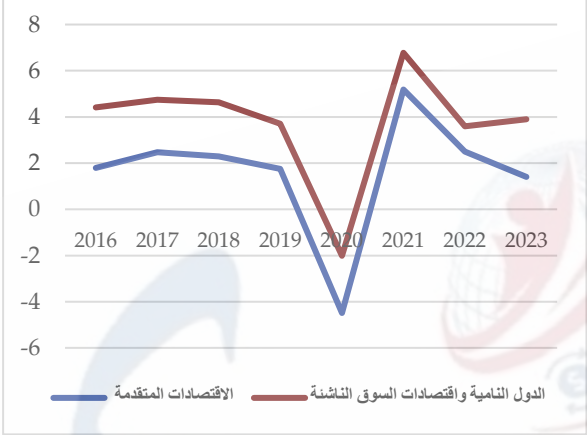
يتوقع أن يكون للتطورات العالمية الأخيرة والاتجاهات التضخمية التصاعدية تأثيرات على توجهات المصارف المركزية الدولية لتقييد السياسة النقدية كما سبق الإشارة إليه، ويتوقع تبني جولات رفع متعاقبة لأسعار الفائدة في الأسواق المتقدمة، ما سيؤدي إلى خروج سريع لرؤوس الأموال من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، ويزيد من حجم التحديات التي تواجه تلك الدول في ظل ما تفرضه من ضغوطات على أسعار الصرف والفائدة في هذه الدول، ومن ثم احتمال تعرض عدد منها لأزمات اقتصادية في المستقبل.

^[29] World Bank, (2021). “Global Economic Prospects”, Jan.

^[28] Estevão, M. (2022). “Are We Ready for the Coming Spate of Debt Crises?”, World Bank Blogs, March.

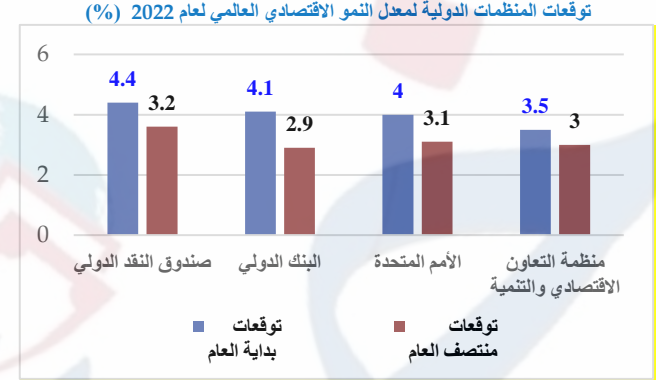
شكل 1. توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2022-2023)

وسط توقعات بعودة مسارات الناتج في الاقتصادات المتقدمة إلى مستوياتها المسجلة قبل الأزمة، واستمرار المصاعب الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات النامية



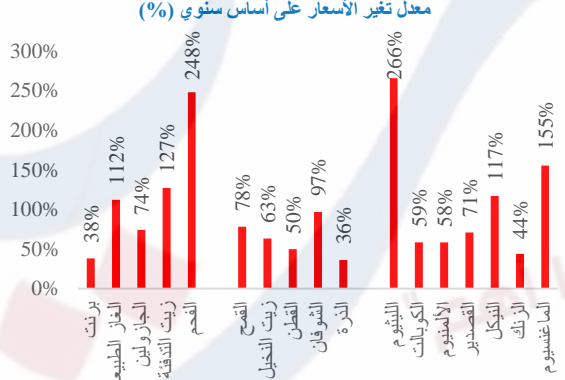
IMF, (2022). "World Economic Outlook Update", July.

يلاحظ انخفاض توقعات النمو الاقتصادي العالمي المُصاغة من قبل المنظمات الدولية منتصف العام 2022 عن تلك التي تمت صياغتها في بداية عام 2022 حيث تراوحت نسبة النمو بين 3.5 و 4.4 في المائة في بداية العام، وتراجعها إلى ما بين 2.9 و 3.2 في المائة في منتصف عام 2022 نتيجة استمرار انتشار المتحورات وتأثير التطورات العالمية الراهنة.



IMF, (2022). "World Economic Outlook Update", July. World Bank, (2022) "Global Economic Prospects" June. UN, (2022). "World Economic Situation and Prospects", June. OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", June.

كما يتوقع ارتفاعات كبيرة نسبياً لأسعار العديد من السلع الأساسية خلال عام 2022، وتلاشي تدريجي للضغوطات التصاعدية في عام 2023



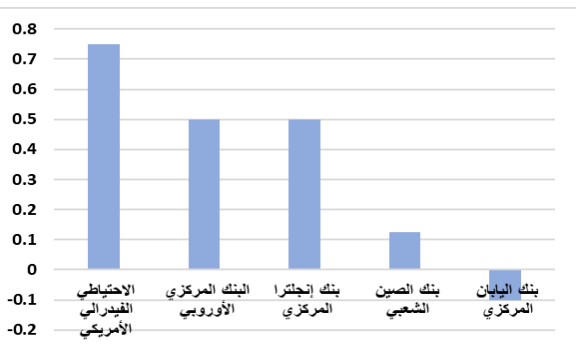
Trading Economics, (2022). "Commodity Prices", visited on 26th March 2022.

من المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2022 بفعل تأثير التطورات العالمية الراهنة، وتراجعها في عام 2023 نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي



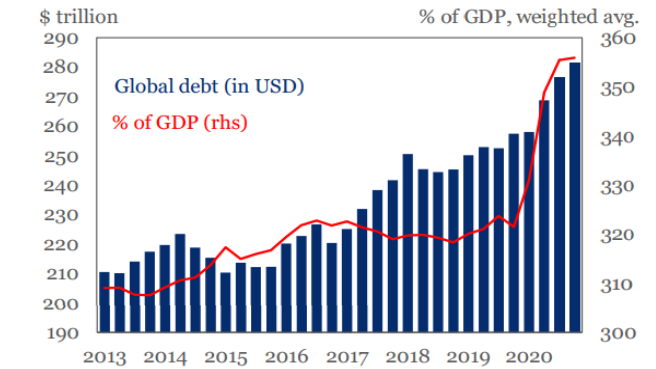
OPEC, (2022). "OPEC Price Basket", March.

.. وتحول البنوك المركزية الدولية نحو التقييد المتسارع لتوجهات السياسة النقدية خلال عام 2022 لاحتواء الضغوطات التضخمية مقدار الزيادة في سعر الفائدة في بعض البنوك المركزية الدولية إلى أغسطس 2022 (نقطة مئوية)



Global Rates.com

ستفرض أولويات دعم التعافي وتجاوز التداخيات الناتجة عن التطورات العالمية استمرار السياسات المالية التوسعية مع ما يصاحبها من مخاطر أزمات المديونية خاصة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة نسبة الدين العام العالمي إلى الناتج الإجمالي العالمي (%)



IIF, IMF, BIS, National Sources

2. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية النمو الاقتصادي^[30]

ستتأثر مسارات النمو في الدول العربية خلال عامي 2022 و2023 ثلاث عوامل رئيسة تشمل التطورات المتعلقة باستمرار العمل بالإجراءات والترتيبات والحزم المالية لاحتواء التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، والتطورات العالمية الأخيرة على الاقتصادات العربية، إضافة إلى المسار المتوقع للسياسات الاقتصادية الكلية، وخاصة السياسات النقدية.

من حيث جهود احتواء التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19، لا تزال آفاق النمو الاقتصادي المتوقعة خلال عامي 2022 و2023 متباينة ما بين الاقتصادات العربية وفق عدد من العوامل، يأتي على رأسها مدى التقدم المحقق على صعيد مسارات التطعيم الكامل ضد الفيروس، حيث لا تزال معدلات التطعيم المسجلة في ستة عشرة دولة عربية أقل من المتوسط العالمي البالغ 64.2 في المائة^[31]، مما يشكل تحدياً أمام انتعاش الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول في ظل عدم كفاية الموارد المالية الموجهة لحملة التطعيم الوطنية في بعض الدول.

أما فيما يتعلق بتأثير التطورات العالمية، فرغم تباين تداعياتها على الاقتصادات العربية بحسب هيكلها الاقتصادية (مصدرة أم مستوردة للنفط)، إلا أن لها تأثيراً على مستويات القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات الأخرى، خاصة في إحدى عشرة دولة عربية ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالمي (5841.2 دولار أمريكي للمتوسط العربي، و10542.3 دولار للمتوسط العالمي وفق بيانات البنك الدولي). كما أن تلك التطورات ستؤثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول العربية كغيرها من الأسواق الناشئة في ظل بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة، وبدء التوجه فعلياً نحو رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة. كذلك، سيكون للتطورات العالمية الأخيرة انعكاسات على عائدات السياحة في بعض الدول العربية. سينتج عن كافة تلك العوامل ضغوطات سوف تتأثر بها الدول التي لديها عجوزات مرتفعة في الموازنات العامة وأرصدة موازين المعاملات الجارية، وتلك التي لديها معدلات عالية للمديونية الخارجية.

على مستوى **الدول العربية كمجموعة**، يتوقف أثر التطورات العالمية الأخيرة على طبيعة تأثيراتها على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط (التي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة)، مقابل تأثيراتها على معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط التي تسهم بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويواجه عدد منها تحديات نتيجة ارتفاع العجوزات الداخلية والخارجية ومحدودية قدرتها على تعزيز الإنفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط. كما سينعكس موقف كل من السياستين المالية والنقدية على آفاق النمو المتوقعة خلال عامي 2022 و2023 من حيث مدى استمرار قدرة هاتين السياستين على دعم النمو الاقتصادي في ظل تفاوت الحيز المالي المتاح ما بين دولة عربية وأخرى، لاسيما تباينه ما بين الدول العربية المصدرة للنفط التي تعزز لديها مؤخراً الحيز المالي نتيجة التطورات الداعمة لموقف توازناتها الداخلية والخارجية بفعل الارتفاع في كميات إنتاج النفط والغاز وارتفاع أسعارهما في الأسواق الدولية، والدول العربية المستوردة للنفط التي شهد الحيز المالي لديها مؤخراً ضعفاً نتيجة التطورات غير المواتية التي شهدتها خلال العامين الماضيين، واضطرتها إلى زيادة مستويات الإنفاق والاقتراض، والتي زاد من حدتها الانعكاسات الأخيرة للتطورات العالمية الراهنة.

[30] التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأبعاد التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية الخطية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد السوري لعدم توفر بيانات واليبي نظراً للتقلبات التي شهدتها الناتج المحلي العام الماضي نتيجة الأوضاع الداخلية.

[31] Our World in Data, (2022). "Coronavirus (COVID-19) Vaccinations", March.

في المجمل، من المتوقع وفق تقديرات صندوق النقد العربي أن يشهد **معدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة** ارتفاعاً في عام 2022 ليسجل نحو 5.4 في المائة، مقابل 3.5 في المائة للنمو المسجل في عام 2021، مدفوعاً بالعديد من العوامل يأتي على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي، علاوة على الأثر الإيجابي لتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنويع الاقتصادي، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات.

فيما يتوقع تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية كمجموعة، لتسجل نحو 4.0 في المائة في عام 2023، بما يتواءم مع انخفاض نسق النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

على مستوى **الدول العربية المصدرة للنفط**، سوف تستفيد هذه الدول في عام 2022 من ارتفاع كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق "أوبك+"، وتواصل الزيادة في أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية، ما سيدعم مستويات الإنفاق العام المحفز للنمو في هذه الدول، ليرتفع معدل نمو المجموعة إلى 6 في المائة في عام 2022، مقابل 3.2 في المائة في عام 2021، في حين من المتوقع انخفاض معدل نمو دول المجموعة إلى 3.7 في المائة في عام 2023 في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز، وبدء التلاشي التدريجي لأثار دعم السياستين المالية والنقدية.

من المتوقع أن تحقق **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** معدل نمو مرتفع نسبياً في عام 2022 بنحو 6.3 في المائة، مقابل 3.1 في المائة لمعدل النمو المسجل في عام 2021، بفعل محصلة من العوامل الداعمة للنمو في كل من القطاعات النفطية وغير النفطية، والتأثير الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية المطبقة على صعيد التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على الاستمرار في تبني حزم للتحفيز داعمة للتعافي من جائحة كوفيد-19، في حين من المتوقع انخفاض وتيرة نمو دول المجموعة إلى 3.7 في المائة في عام 2023. أما فيما يتعلق **بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط** التي لا يزال عدد منها يشهد بعض التطورات الداخلية غير المواتية، من المتوقع أن تستفيد من الزيادات المقررة في كميات الإنتاج في إطار "اتفاق أوبك+"، ومن الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط والغاز لتسجل بذلك نمواً بنحو 4.6 في المائة في عام 2022، مقابل 3.1 في المائة في عام 2021، فيما يتوقع تراجع معدل نمو هذه الدول إلى 3.9 في المائة في العام المقبل بفعل التحديات التي تواجه دول المجموعة على صعيد دعم بيئات الأعمال وزيادة مستويات جاذبيتها.

على مستوى **الدول العربية المستوردة للنفط**، من المتوقع أن تسجل وتيرة نمو معتدلة في عام 2022 تقدر بنحو 4.1 في المائة، مقابل 2.7 في المائة في عام 2021، مع حصول تحسن نسبي لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجموعة في العام 2023 ليصل إلى 4.6 في المائة، نتيجة تحسن مستويات الطلب الكلي في هذه البلدان، وانحسار تدريجي للضغوطات التي تواجه أوضاع الموازنات العامة، وموازين المدفوعات، نتيجة الانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية العام المقبل.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

1.2. الدول العربية المصدرة للنفط

في إطار "اتفاق أوبك+" المتفق على استمرار العمل به حتى نهاية عام 2022. علاوة على ما سبق، وفي ظل التطورات العالمية الحالية وما أدت إليه من ارتفاعات لأسعار النفط والغاز، سوف تشهد التوازنات الداخلية

تتصافر عدة عوامل لدعم النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط يأتي على رأسها الزيادات المقررة في إنتاج الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط

يتوقع تراجع معدل النمو ليسجل نحو 3.7 في المائة في عام 2023 في ظل الانخفاض المتوقع للأسعار العالمية للنفط والغاز، والسحب التدريجي للتدابير التيسيرية للسياستين المالية والنقدية.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية**، لعبت الإصلاحات الاقتصادية والمالية دوراً مهماً في تعزيز قدرة المملكة على مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19، وشكّلت التدابير الصحية خلال الجائحة حجر الأساس في احتواء الجائحة بوتيرة أسرع من المتوقع، وقد انعكس هذا التقدم في زيادة نسب التحصين كما أثبتت البنية التحتية الرقمية جدارتها في مواجهة الأزمة.

في ضوء هذه التطورات المحلية وعودة التعافي للاقتصاد العالمي، تمت مراجعة معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2022 وعلى المدى المتوسط، حيث تشير التوقعات إلى استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق، ليقود النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، من خلال الجهود الحكومية المبذولة لتعزيز دور القطاع، ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تزامناً مع دور الإنفاق الحكومي في تحقيق تحولات هيكليّة تدعم النمو طويل المدى.

تشير التقديرات الأولية لعام 2022 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7.4 في المائة، وبنحو 3.5 في المائة في عام 2023 مدفوعاً بارتفاع كميات إنتاج النفط المقررة في إطار "اتفاق أوبك+"، وتحسن الطلب العالمي على المشتقات النفطية، إضافة إلى التحسن المتوقع في الأنشطة غير النفطية كنتيجة لاستمرار تنفيذ برامج ومشاريع "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" التي ستعزز من مساهمة القطاع الخاص ليكون المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بافتراض استمرار التعافي التدريجي من آثار جائحة كوفيد-19^[32]، إضافة إلى دور المالية العامة الداعم للنمو الاقتصادي، مستفيدةً من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط للعام الجاري.

والخارجية لدول المجموعة دعماً خلال عام 2022، بما يمكنها من المزيد من الإنفاق المُعزز للتعافي الاقتصادي ودفع النشاط في القطاعات غير النفطية.

من جهة أخرى، سوف يكون لاستمرار السياسات الهادفة إلى دعم التنوع الاقتصادي وتشجيع دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي والتشغيل خاصةً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع.

في المجمل، من المتوقع ارتفاع معدل نمو اقتصادات دول المجموعة من نحو 3.2 في المائة في عام 2021 إلى 6.0 في المائة في عام 2022، فيما يتوقع انخفاض وتيرة النمو إلى 3.7 في المائة في عام 2023، ما يعكس الانخفاض المتوقع في الأسعار العالمية للنفط والغاز في ظل الانفراج المتوقع للتوترات الدولية العالمية.

(أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع أن تشهد اقتصادات دول المجموعة العديد من المحفزات التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي، لعل من أهمها الارتفاع المقرر لكميات الإنتاج النفطي هذا العام في إطار "اتفاق أوبك+"، علاوة على تأثير الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط والغاز خلال عام 2022 الذي سيدعم الموازنات العامة لدول المجموعة ويمكن من توجيه المزيد من الإنفاق العام الداعم للنمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية.

كذلك يتوقع استفادة اقتصادات المجموعة من ارتفاع معدلات التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 التي تعتبر الأعلى على مستوى الدول العربية، وهو ما أدى إلى وصول عدد من دول المجموعة إلى مستويات المناعة المجتمعية في عام 2021 بما يمكن من المزيد من تخفيف القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية. من جهة أخرى، يتواصل السعي الحثيث في دول المجموعة لتنفيذ الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية الهادفة إلى التنوع الاقتصادي، ودعم دور القطاع الخاص، وتشجيع توفير المزيد من الفرص للعمالة، كما سيتكامل مع ذلك استمرار عدد من التدابير التوسعية للسياسة المالية والنقدية في إطار حزم التحفيز التي تتبناها دول المجموعة في عام 2022.

في المجمل، ستساهم هذه العوامل في رفع معدل نمو دول المجموعة إلى نحو 6.3 في المائة في عام 2022، فيما

[32] وزارة المالية، السعودية، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

أحدث مشاريع الصندوق في مجال السياحة والترفيه، إضافة إلى العديد من المشاريع والشركات مثل "شركة البحر الأحمر للتطوير"، و"شركة السودة للتطوير"، و"شركة كروز السعودية"، التي تهدف إلى تمكين الابتكار في قطاعي السياحة والترفيه داخل المملكة.

على صعيد السياسات، سيتواصل دعم التعافي الاقتصادي من قبل السياستين المالية والنقدية. في هذا الإطار، كانت استجابة البنك المركزي لحاجة الاقتصاد المحلي خلال فترة الجائحة سريعة وقوية، حيث تم اتخاذ عدداً من البرامج التحفيزية التي هدفت إلى دعم احتياجات القطاعات الاقتصادية لتخفيف أثر الجائحة على تلك القطاعات وموظفيها، ومن أبرزها برنامج تأجيل الدفعات الذي تم تمديده لفترة ثلاثة أشهر إضافية من تاريخ 1 يناير 2022 إلى 31 مارس 2022، دعماً للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي ما زالت متأثرة بالإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كوفيد-19.^[35] إضافة إلى تمديد العمل ببرنامج التمويل المضمون - أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص - مدة عام إضافي حتى 14 مارس 2023، بهدف تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تجاوز التحديات المصاحبة لجائحة كوفيد-19.

تأتي هذه المبادرات تماشياً مع دور البنك المركزي السعودي في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، ودعم التعافي الاقتصادي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أعلن البنك المركزي عن تمديد فترة برنامج التمويل المضمون (أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص) مدة عام إضافي حتى 14 مارس 2023م، وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من دور البنك المركزي السعودي في تعزيز الثقة في القطاع المالي ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة كوفيد-19.

في الإمارات، أسهمت الاستجابة المبكرة للجائحة وحملة التطعيم الوطنية في تسريع التعافي الاقتصادي، خصوصاً مع استمرار السياسات الداعمة على مستوى الاقتصاد الكلي، لا سيما للقطاعات المتضررة والشركات الصغيرة

سوف تدعم العديد من العوامل السابق الإشارة إليها النمو الاقتصادي^[33] خلال أفق التوقع في ظل مواصلة العمل على عدة برامج ومشاريع منها ما هو متعلق بخلق بيئة اقتصادية منافسة تساعد على زيادة مستويات المعروض من السلع والخدمات، مثل مشروعات بناء مدن اقتصادية جديدة توفر بيئة محفزة للمستثمرين، أو عبر فتح قطاعات جديدة كقطاع السياحة والترفيه، أو من خلال توطيق بعض الصناعات كمبادرة "صنع في السعودية"، ومنها ما هو متعلق بجانب الطلب كبرنامج الإسكان الهادف إلى رفع نسب تملك الأسر السعودية للمساكن.

سيمثل العام 2023 مرحلة حاسمة في جهود المملكة نحو تنويع قاعدة اقتصادها غير النفطي، في إطار برامج تحقيق رؤية المملكة، حيث من المتوقع أن تسهم الرؤية في دفع النمو في عدد من القطاعات على النحو التالي:^[34]

- نمو قطاع التشييد نتيجة استثمارات برنامج صندوق الاستثمارات العامة في مشاريع عملاقة، وكذلك من خلال تركيز الصندوق على دعم التنمية الوطنية من خلال ضخ ما لا يقل عن 150 مليار ريال سعودي خلال العام الجاري وما بعده.
- نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة مدعوماً ببرنامج "جودة الحياة" كأحد برامج تحقيق الرؤية خاصة وأن أنشطة السياحة والترفيه أصبحت أقل تأثراً بالقيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19، حيث حققت المملكة مؤخراً المناعة المجتمعية.
- نمو قطاع التصنيع غير النفطي، على خلفية النتائج المتوقعة لتنفيذ الخطة الخماسية التي أعيد تشكيلها في إطار "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" الذي يستهدف إحداث التكامل بين القطاعات الأربعة: الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، بما يمهد لتطوير صناعات نوعية، ويعزز زيادة الصادرات غير النفطية، ويخفض الواردات، ويرفع إسهامات القطاعات المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ويعمل كذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

■ نمو قطاع السياحة، حيث أطلق صندوق الاستثمارات العامة مشروع "ذا ريج" (The Rig) الذي يُمثل الوجهة السياحية الأولى من نوعها في العالم التي تستمد مفهومها من منصات النفط البحرية، الذي يعد

[34] وزارة المالية، السعودية، (2022). مرجع سابق.
[35] البنك المركزي السعودي، السعودية، (2022). مرجع سابق.

[33] البنك المركزي السعودي، السعودية، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

الكلية، وزيادة مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات، ورصد تأثير التغير المناخي وتضمينه في أطر السياسات، وتعزيز قواعد البيانات والإحصاء لتحسين عملية اتخاذ القرار، وتعزيز الإطار التنظيمي الخاص بالتقنيات المالية. كما أطلق مصرف الإمارات للتنمية مبادرة "سند" لتسريع نمو المشاريع الإماراتية الصغيرة والمتوسطة بقيمة 100 مليون درهم، والتي تهدف إلى تسهيل وتسريع عملية الوصول إلى القروض المرنة للشركات التي تتطلع إلى تسريع نمو أعمالها بعد الجائحة.

أما في **قطر**، فتشير توقعات جهاز التخطيط والإحصاء^[36] إلى تحسن أداء الاقتصاد القطري، وبالأخص ازدهار الأنشطة المرتبطة باستضافة قطر لكأس العالم لكرة القدم. وبالتالي توقع نمو الأنشطة غير الهيدروكربونية بما يتراوح بين 3 إلى 3.9 في المائة في عام 2021، وبما يتراوح بين 2.8 و4.7 في المائة في عام 2022 وذلك بما يعكس الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج من النفط والغاز في ظل الدور الحيوي لقطر لاسيما في سوق الغاز العالمي. بناءً عليه من المتوقع أن تستفيد الموازنة العامة للدولة جراء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 48 في المائة والغاز بنسبة تقارب 112 في المائة خلال الربع الأول من العام 2022. كل ذلك من شأنه تعزيز أفق التوقع لنمو الاقتصاد القطري الذي من المتوقع أن ينمو بحوالي 4.4 في المائة في عام 2022، ونحو 3.6 في المائة في عام 2023.

في **الكويت**، شهد الاقتصاد تعافياً خلال عام 2021 مع عودة فتح الأنشطة التجارية، حيث واصل الاقتصاد خلال النصف الثاني من العام المذكور اكتسابه الزخم مع تسهيل وتسارع برنامج اللقاحات وزيادة الجهود لتلقيح السكان ضد جائحة كوفيد-19، مدعوماً بفتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وعودة توقيات عمل الموظفين إلى طبيعتها، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتسارع معدلات إسناد المشاريع، وزيادة الائتمان الشخصي، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ما ساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي. من جانب آخر، ساعد العمل باتفاق "أوبك+" على التحسن النسبي لأسعار النفط في الأسواق الدولية.

ومع تسارع انتشار السلالة الجديدة المتحورة لفيروس كورونا "أوميكرون" بنهاية عام 2021 في العديد من بلدان العالم لا سيما الدول الأوروبية، ظهرت مجموعة

والمتوسطة، وانتعاش النشاطات الاقتصادية التي استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من إكسبو 2020. حيث يتوقع أن تستعيد القطاعات المتضررة مستويات ما قبل الجائحة، مدعومة بفتح النشاطات بنسبة 100 بالمائة، وتدفع الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن بيئات آمنة للاستثمار في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية، إضافة إلى الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي، واستمرار السياسات والإصلاحات الهادفة إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ودعم نمو القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية وجذب الاستثمار الأجنبي.

وقد عزز ارتفاع أسعار النفط الإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما زاد من متانة العوازل المالية في عام 2021، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مجمل النشاط الاقتصادي. وبحسب التقرير السنوي الأخير الصادر عن المصرف المركزي، فقد سجلت الإمارات أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغ حوالي 3.8 بالمائة، كما أنه من المتوقع أن يصل النمو إلى 5.8 بالمائة في 2022 وفقاً للتقرير المذكور. علماً أن المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغ حوالي 5.3 بالمائة في عام 2021. تُعزى الدوافع الرئيسة لنشاط الاقتصاد المزدهر في عام 2021 إلى الموقف النقدي الملائم، ومبادرات التحفيز النقدية والمالية، والانتعاش الاقتصادي العالمي، وتحسن ديناميكيات السوق العقاري في أبو ظبي ودبي، وتحول معدل التضخم العام في مؤشر أسعار المستهلكين إلى إيجابي - ولو بشكل طفيف - للمرة الأولى منذ عام 2018، علاوة على زيادة قيمة التجارة الإماراتية إلى 1.29 تريليون درهم.

أما التحديات التي تواجه التعافي في المرحلة الحالية، فتكمن في ضبط أوضاع المالية العامة تدريجياً مع استمرار دعم القطاعات المتضررة لحين التعافي الكامل، والتعامل مع حالة عدم اليقين وتقلبات الأسواق المالية، ومتابعة تأثير اختناقات سلاسل الإمداد، والتطورات الجيوسياسية، على السوق المحلي، والتعامل مع التضخم والمستورد، وتعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على استقرار أسعار السلع الأساسية، والاستفادة من أسعار النفط لبناء عوازل مالية، والتوظيف الأمثل لعوائد إصدارات الدين العام، وترتيب الأولويات في ظل عدم اليقين، ورصد نشوء أو تراكم الاختلالات التي يمكن أن تنشأ عنها مخاطر نظامية، وتعزيز السياسات الاحترازية

[36] جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2022). "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2021-2023)، يناير.

ليرتفع في عام 2023 مدعوماً بنمو القطاعات غير النفطية وزيادة إنتاج القطاع النفطي. يُعد القطاع العقاري من أبرز القطاعات التي انتعشت لتصل إلى مستويات ما قبل الجائحة خاصة فيما يتعلق بحركة التداولات العقارية في نشاط العقارات السكنية، علاوة على بعض القطاعات الأخرى كتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية، والفنادق، والمطاعم، وغيرها.

اتخذت دولة الكويت العديد من الإجراءات الداعمة لتعافي النشاط الاقتصادي التي من المتوقع استمرارها خلال الفترة المقبلة منها السياسات النقدية التحفيزية التي اتخذها بنك الكويت المركزي منذ بداية جائحة كوفيد-19 التي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي. كما تم إقرار قانون دعم وضممان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات الجائحة في نهاية شهر مارس 2021، الذي يهدف إلى تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المتضررة نتيجة تعطل الأنشطة الاقتصادية، وتوفير السيولة اللازمة للعملاء المتضررين لاستمرار أنشطتهم وضممان عدم توقفها، كما يهدف القانون إلى دعم قدرات البنوك المحلية لأداء دورها المحوري في حفز النشاط الاقتصادي.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن تسهم السياسات الاقتصادية خلال الفترة القادمة في تحسين وتيرة التعافي الاقتصادي، ومن ذلك الإصلاحات الاقتصادية وفق برنامج عمل الحكومة الذي يهدف إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي، والعمل على تنويع مصادر الدخل لضبط أوضاع المالية واستدامتها، وتحسين بيئة الأعمال، والإسراع في إنجاز مشاريع التنمية وفق رؤية "كويت جديدة 2035"، حيث سيدعم الارتفاع الأخير للأسعار العالمية للنفط قدرة الحكومة على توفير الإنفاق العام المُعزز للنمو الاقتصادي والتشغيل.

على صعيد سوق العمل والتشغيل، اتخذت الدولة العديد من التدابير والإجراءات منذ بداية الجائحة للحفاظ على العمالة الوطنية في القطاع الخاص ودعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من المتوقع أن تعود معدلات التشغيل إلى التعافي خلال عام 2022 مع ارتفاع النمو الاقتصادي وانتهاء آثار الجائحة، وكذلك من المتوقع تحسن معدلات التشغيل مع

من المخاوف التي ألفت بظلالها على آفاق الاقتصاد العالمي، وأدت إلى تراجع ملحوظ في أسعار النفط في الشهور الأخير من العام المذكور قبل معاودة ارتفاعها مرة أخرى خلال الربع الأول من عام 2022 مدفوعة بالتطورات العالمية. في الوقت ذاته، ارتفعت المخاوف بشأن زيادة معدلات التضخم على خلفية الطلب القوي، والسياسات التيسيرية وتحديات العرض خاصة في الاقتصادين الأمريكي والأوروبي في ظل استمرار التحديات التي تواجه سلاسل التوريد، وأصبحت الضغوط التضخمية محوراً رئيساً لاهتمام البنوك المركزية التي بدأت بتسريع وتيرة تشديد السياسات النقدية لكبح هذه الضغوط.

في ظل هذه التطورات، من المتوقع أن تتأثر وتيرة النمو الاقتصادي لدولة الكويت بهذه الظروف المحيطة، وأن يعود النشاط الاقتصادي في الكويت إلى مستوى ما قبل الجائحة بحلول 2023، بالتزامن مع انتعاش إنتاج النفط في 2022 على خلفية زيادة الإنتاج وفقاً لقرارات منظمة أوبك، واستمرار تعافي القطاع غير النفطي. من جانب آخر، من المتوقع أن يساعد تنفيذ مشروع برنامج عمل الحكومة للسنوات الأربع المقبلة على المضي قدماً في اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي، والاستدامة المالية، والتنمية الاجتماعية، والرعاية الصحية التي تعزز من رخاء المواطنين عبر تنفيذ برامج إصلاحية وإطلاق استراتيجيات وطنية محورها الأسرة الكويتية باعتبارها أساس المجتمع^[37].

على مستوى الطلب الكلي، شهد الإنفاق الاستهلاكي تسارعاً خلال عام 2021 مدعوماً بفتح الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتأجيل سداد أقساط القروض ما ساهم في تعزيز الطلب المحلي خلال العام المذكور مع توقع استمراره عند مستوياته المعتادة خلال عام 2022. من المتوقع خلال الفترة المقبلة تسارع معدلات إسناد المشاريع وزيادة الإنفاق الاستثماري بما يعزز من وتيرة النمو الاقتصادي، علاوة على زيادة معدلات منح الائتمان مع ارتفاع وتيرة الثقة في إطار سياسة بنك الكويت المركزي الداعمة للنمو التي تسعى إلى توفير التمويل بكلفة ملائمة للشركات، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستويات ما قبل الجائحة، مما سيساهم في زيادة وتيرة الانتعاش والتعافي الاقتصادي.

أما على مستوى جانب العرض الكلي، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي نمواً إيجابياً في عام 2022،

[37] بنك الكويت المركزي، الكويت، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

المتوقع أن تساهم الجهود المبذولة في خطط التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السلطنة في رفع نسب النمو خصوصاً مع إبرام اتفاقيات التعاون المشترك مع المملكة العربية السعودية.

أما على الصعيد الدولي، تتأثر وتيرة النمو الاقتصادي في سلطنة بعدة عوامل أبرزها مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، وخاصة الشركاء التجاريين، والتجارة الدولية، وحالة عدم اليقين التي خلفتها الجائحة، والتوترات السياسية والتجارية المتصاعدة، وهو ما أثر على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية، إضافة إلى التطورات المسجلة في كميات الإنتاج وفق اتفاق أوبك+، وكذلك مستويات الأسعار العالمية.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العماني نمواً بنحو 4.7 بالمائة خلال عام 2022، مدفوعاً بنمو الأنشطة النفطية وغير النفطية على السواء بنحو 8.6 و 2.9 بالمائة على التوالي، أما خلال سنة 2023، فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة 5.7 بالمائة.^[39]

في البحرين، من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 4.1 في المائة خلال عام 2022 مدفوعاً بنمو القطاعات غير النفطية بنحو 5 في المائة. يتزامن هذا الارتفاع مع الاعلان عن تفاصيل خطة التعافي الاقتصادية لمملكة البحرين. في هذا الإطار، من المتوقع أن تسهم العوامل التالية في دعم النمو في المملكة خلال أفق التوقع^[40]:

- الانتهاء من مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) خلال عام 2023، وهو ما سيعزز نمو قطاع الصناعات التحويلية. من المقرر أن يسهم المشروع في زيادة السعة الإنتاجية للمصفاة بنسبة 42 في المائة من 267 ألف إلى 380 ألف برميل يومياً، علاوة على تعزيز قدرة منتجاتها على تلبية احتياجات الطلب في الأسواق العالمية بشكل أفضل، مع ضمان قدرة الأصول ذات المستوى العالمي في المصفاة على تحقيق كفاءة أفضل فيما يخص استهلاك الطاقة.
- تحقيق شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) نمواً متوقعاً جيداً نتيجة لارتفاع سعر الألمنيوم وانتعاش الطلب العالمي.

التنفيذ المتوقع لمشاريع خطة التنمية في السنوات القادمة وفقاً لرؤية "كويت جديدة 2035".

في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 5.8 في المائة في عام 2022، وبنحو 3.8 في المائة في عام 2023.

في عُمان^[38]، اتبعت الحكومة العديد من الخطوات الحثيثة والفعالة تجاه تعزيز الصحة العامة، واتخذت تدابير وإجراءات احترازية كبيرة وبذلت جهوداً واسعة النطاق فيما يتعلق بتطعيم السكان ضد فيروس كوفيد-19 (حصل كل السكان ممن تفوق أعمارهم 12 سنة على تطعيم جزئي، وحوالي 90% من السكان على تطعيم كامل مع نهاية شهر مايو 2022)، الأمر الذي انعكس إيجاباً على التعامل مع الجائحة والحد من تداعياتها، وبالتالي تسريع التعافي، وتجلي ذلك من خلال رفع كل القيود المتعلقة بكوفيد-19. أولت الحكومة كذلك اهتماماً بالآثار الاقتصادية التي أوجدتها الجائحة من خلال لجنة معالجة الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، حيث اتخذت قرارات تهدف للتخفيف من آثار وتداعيات الجائحة على المؤسسات والشركات بمختلف مستوياتها، من بينها التدابير الموجهة على صعيد المالية العامة والسياسة النقدية والقطاع المالي والتي كانت كفيلة بتوفير الدعم للأفراد والأسر والشركات والبنوك المتضررة.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط في سلطنة عمان ارتفاعاً بنحو 9 بالمائة خلال عام 2022 نظراً لارتفاع أسعار النفط العالمية، ما انعكس إيجاباً على حجم الوفورات المالية والمصرفية الاستثمارية في الدولة لكل من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن زيادة فرص التوظيف للباحثين عن العمل، وجهود الحكومة المتواصلة لدعم الفئات المتضررة من تداعيات الجائحة، وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية التطورات المحلية المتوقع تأثيرها على النمو الاقتصادي، أعلنت الحكومة عن زيادة حجم المصروفات الاستثمارية خلال عام 2022 والتي من المقدر أن تصل إلى 5 مليار ريال عماني، حيث ستسهم هذه المصروفات في زيادة النشاط الاقتصادي، وتعزيز أهداف التنوع الاقتصادي، وتوفير العديد من فرص العمل للمواطنين، فضلاً عن المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي. في المدى المتوسط، من

[40] وزارة المالية، البحرين، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

[38] البنك المركزي العماني، عُمان (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

[39] البنك المركزي العماني، عُمان (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

القادمين إلى مملكة البحرين بغرض السياحة إلى 14.1 مليون سائح، وزيادة متوسط إنفاق الزائر إلى 74.8 دينار بحريني.

في 17 نوفمبر 2021، تم إطلاق استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية (2022-2026) التي تستهدف عدة محاور أبرزها مراجعة القوانين والأنظمة، وتطوير مرافق البنية التحتية، وتطوير السياسات والإجراءات، وتقديم حوافز للمستثمرين، وتعزيز الاتصال الإقليمي والدولي، والتسويق والترويج للفرص الاستثمارية. تهدف الاستراتيجية إلى رفع كمية الشحن البحري إلى مليون حاوية، وزيادة عدد الوجهات الجوية إلى أكثر من 70 وجهة بحلول عام 2025، وجعل البحرين ضمن أفضل ثلاث دول إقليمياً، و20 دولة عالمياً في مجال الخدمات اللوجستية، ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10 في المائة بحلول عام 2030.

في 24 نوفمبر 2021، تم الإعلان عن تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، وهي جملة من المشاريع الاستراتيجية بقيمة تتجاوز 30 مليار دولار أمريكي، وتشمل تخطيط خمس مدن جديدة هي: مخطط منطقة فشيت الجارم، ومنطقة جزيرة سهيلة، ومنطقة فشيت العظم، ومنطقة خليج البحرين، إلى جانب مخطط منطقة جزر حوار.

وبهدف وضع استراتيجية شاملة للقطاع المصرفي في مملكة البحرين، تم في 5 ديسمبر 2021، إطلاق استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (2022-2026)، التي تتمحور أولوياتها حول خلق فرص عمل نوعية للمواطنين، وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتطوير التشريعات والسياسات، وتطوير قطاع التأمين، وتطوير الخدمات المالية والتقنيات المالية.

في 30 ديسمبر 2021، تم إطلاق استراتيجية قطاع الصناعة (2022-2026) التي تتمحور حول تعزيز الصناعات الوطنية، وتحسين تجربة المستثمرين، وتحديث التشريعات والقوانين، وتوجيه البحرين مهنيًا، والاستثمار في البنية التحتية. تتمحور ركائز الاستراتيجية حول دعم تحول القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التقنية ورقمنة التصنيع، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد عبر تكامل الصناعات الخليجية.

فيما تم في 12 يناير 2022، إطلاق استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي (2022-

إطلاق استراتيجيات تنمية القطاعات الواعدة ضمن خطة التعافي الاقتصادي، وتم حتى الآن الإعلان عن استراتيجيات قطاعات السياحة، والخدمات اللوجستية، والصناعة، والخدمات المالية، والاتصالات وتقنية المعلومات والاقتصاد الرقمي. وتتضمن كل استراتيجية عدد من البرامج والمبادرات الداعمة لنمو تلك القطاعات.

إطلاق خطة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى ضمن خطة التعافي الاقتصادي، حيث تتجاوز قيمة المشاريع 30 مليار دولار أمريكي، وتشمل مشاريع جسر الملك حمد، ومترو البحرين، والشوارع الشمالي، ومركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، وعدد من مشاريع قطاع السياحة. ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية في دعم نمو قطاع البناء والتشييد في المملكة.

لدعم التعافي الاقتصادي في مملكة البحرين، تم في الربع الرابع من عام 2021 إطلاق "خطة التعافي الاقتصادي" السابق الإشارة إليها والمبنية على خمس أولويات، هي:

■ خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن البحريني الخيار الأول في سوق العمل، وتدريب 20 ألف وتوظيف 10 آلاف بحريني سنوياً حتى عام 2024.

■ تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.

■ تنفيذ مشاريع تنموية كبرى عبر إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.

■ تنمية القطاعات الواعدة بهدف تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 في المائة في عام 2022.

■ تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي في عام 2024.

دُشنت خطة التعافي الاقتصادي بإطلاق استراتيجية قطاع السياحة (2022-2026) في 6 نوفمبر 2021، بهدف رفع مستوى مؤشرات السياحة كإنفاق السياح إلى 2 مليار دينار بحريني، ومتوسط الليالي السياحية إلى 3.5 ليلة، ورفع نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.4 في المائة، وزيادة أعداد الزوار

في عام 2023، ذلك في إطار خطة زيادة إنتاج النفط ليصل إلى 1.4 مليون برميل في اليوم.^[42]

لا يزال قطاع النفط هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في ليبيا، كما يتوقع أن يساهم كل من القطاع العام والخاص في هذا النمو، من خلال قطاع البناء والتشييد ورفع مستوى الخدمات العامة (التعليم والصحة)، إلا أن نسبة مساهمتها لا تزال ضعيفة إذا ما قورنت بقطاع النفط.

في **العراق**^[43]، أطلق البنك المركزي العراقي بالتعاون مع الحكومة عدة مبادرات بغية تحفيز النشاط الاقتصادي، لا سيما في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وفي مجال الإسكان والقروض الشخصية، وتعزيز الانتماء للقطاع الخاص من خلال تخفيض الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة إذ أن البنك المركزي وضع ضمن أولوياته في خطته الإستراتيجية للأعوام 2021 - 2023، دعم الخدمات المالية والمصرفية الرقمية من خلال التحضير لمشروع «اعرف عميلك إلكترونياً» لاعتماد استخدام التعريف الرقمي لفتح حسابات مصرفية ودمج العملاء رقمياً، وإلزام القطاع المصرفي باستخدام التطبيقات الرقمية، مثل تطبيقات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وفق أفضل الممارسات العالمية. كما قرّر مجلس الوزراء العراقي تولى وزارة التجارة استخدام السيولة النقدية المتوافرة في شركاتها العامة بمبلغ لا يزيد عن ثلاث مائة مليار دينار كحد أعلى لشراء الحنطة وتأمين السلة الغذائية ودفع مستحقات الفلاحين، على أن تتولى وزارة المالية تمويل الوزارة بما يعادل المبلغ المذكور أنفاً ضمن تخصيصات وزارة التجارة لإعادته إلى الشركات المذكورة آنفاً، وجاء هذا القرار نتيجة عدم إقرار الموازنة وارتفاع أسعار المواد الغذائية قياساً بالعام الماضي.

ومع استمرار زيادة معدلات التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 وتعافي ناتج القطاع النفطي الذي يعكسه زيادة كميات الإنتاج، وتزامن ذلك مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط نتيجة زيادة الطلب العالمي، والتطورات الدولية العالمية، من المتوقع أن تستمر معدلات النمو في الزيادة، كون الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية. من جانب آخر، فإن استمرار العمل على تنفيذ التدابير المتضمنة في "الورقة البيضاء" التي توطر سياسات

التي تتمحور حول تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية، ودعم الاقتصاد الرقمي، وتطوير القدرات الرقمية.

جاء إطلاق هذه الاستراتيجيات الطموحة لتحقيق تطلعات مملكة البحرين التنموية المنشودة، حيث تهدف خطة التعافي الاقتصادي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، عبر قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية والاقتصادية من خلال اقتراح المزيد من المبادرات لتنمية اقتصادية شاملة الأبعاد.

(ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

من المتوقع تحسن آفاق النمو الاقتصادي لدول المجموعة خلال عام 2022 بفعل الزيادات المقررة في كميات الإنتاج النفطي وتوفر حيز بالموازنات العامة لتبني سياسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي والتشغيل نتيجة الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط والغاز.

لكن في المقابل، من شأن التطورات الداخلية في بعض دول المجموعة، والحاجة إلى تبني إصلاحات لدعم القطاع الخاص وتحسين البيئة الاستثمارية أن تحد نسبياً من قدرة دول المجموعة على الحفاظ على تحقيق معدلات نمو مرتفعة الوتيرة في عام 2023.

في المجمل من المتوقع ارتفاع معدل نمو المجموعة من نحو 3.1 في المائة في عام 2021 إلى نحو 4.6 في المائة في عام 2022، وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.9 في المائة في عام 2023.^[41]

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **ليبيا**، وفي ظل التطورات الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الليبي من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الليبي نمواً حقيقياً يتراوح بين 5 و6 بالمائة خلال عام 2022. كما يتوقع أن يحقق الاقتصاد الليبي نمواً يتجاوز 7 في المائة

[43] البنك المركزي العراقي، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

[41] تقديرات نمو المجموعة لا تشمل معدلات نمو الاقتصاد الليبي نظراً للتطورات الداخلية التي تشهدها البلاد وينتج عنها تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي.

[42] مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

تخفيف التدابير الاحترازية بشكل يدعم الإنفاق الخاص ويحفز النمو الاقتصادي، حيث تتخفف نسبة السكان المطعمين بالكامل إلى 13.7 في المائة من إجمالي السكان بنهاية شهر مارس 2022^[44]. كما يتوقع أن تؤثر الارتفاعات الحالية في معدلات التضخم، والإصلاحات التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بنظم الدعم السلعي على مستويات القوة الشرائية للسكان. كما تستلزم اعتبارات دعم النمو الاقتصادي تكثيف الإصلاحات على صعيد تعزيز بيئة الأعمال وتيسير نفاذ المشروعات للتمويل.

في المقابل، سيجد النمو الاقتصادي لاسيما خلال عام 2022 دعماً من الارتفاع المتوقع في إيرادات النفط والغاز نتيجة الزيادة المتوقعة في كميات الإنتاج والارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للطاقة مقارنة بالمستويات التي بلغت خلال عام 2021. بناءً عليه، من المتوقع تسجيل نمو اقتصادي في عام 2022 بنحو 3.3 في المائة، و3.0 في المائة في عام 2023.

في اليمن^[45]، يواجه الاقتصاد العديد من التحديات الهيكلية والمستجدة بما فيها تحديات الأوضاع الداخلية الممتدة خلال الست سنوات الماضية، إضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 التي أدت في مجملها إلى انكماش النشاط الاقتصادي، وتراجع قدرات الاقتصاد الإنتاجية، ومن ثم تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويتوقع أن يشهد الوضع الاقتصادي في اليمن مزيداً من التحديات خلال الفترة المقبلة بما يحول دون وجود بيئة محفزة تسمح بالتعافي والنمو الاقتصادي، ما يشمل على وجه الخصوص التحديات التالية:

- استمرار الأوضاع غير المواتية للنمو الاقتصادي.
- التراجع الكبير في أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.
- الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة الصعوبات في حشد الموارد العامة لمواجهة أعباء النفقات العامة.
- تأثر مستوى المنح والمساعدات الخارجية.
- التعطيل الكلي للموانئ اليمنية في البحر الأحمر (ميناء الحديدة - الصليف - رأس عيسى).
- استمرار الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي.

من المتوقع أن تتمثل أبرز مصادر النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع في عدد من القطاعات الاقتصادية

الإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه دفع عجلة النمو في القطاعات غير النفطية خلال عامي 2022 و2023، ستعمل على دعم النشاط الاقتصادي. كذلك أدت الإجراءات التي اتبعتها الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي العراقي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث أطلق البنك عدة مبادرات في مجال الإسكان والقروض الشخصية أدت إلى تحريك قطاع البناء والتشييد والمال والتأمين إضافة إلى قطاع تجارة الجملة والتجزئة.

من المتوقع أن يتعزز تعافي الاقتصاد العراقي خلال أفق التوقع نتيجة الحصول على كميات أكبر من اللقاح وتوزيعه على جميع المحافظات فضلاً عن اتخاذ الحكومة إجراءات وقائية تلزم الأشخاص الذين يعملون في الأماكن المزدحمة بأخذ اللقاح، مما سوف يحد من الوباء وينشط الحركة الاقتصادية في البلاد، وقد يشجع حركة السياحة والنقل ويزيد فرص العمل في هذه المجالات، فضلاً عن العودة إلى الدراسة الحضورية التي من شأنها تنشيط حركة النقل والتجارة.

من جانب آخر، سيؤدي استمرار العمل بمبادرات البنك المركزي العراقي، والسياسات الإصلاحية في إطار "الورقة البيضاء" إلى التصدي لبعض التحديات التي تحول دون تحقيق تنوع النشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص، التي تتعلق بما يلي:

- التحرك نحو مسارات مستدامة لأوضاع المالية العامة.
- حوكمة الاقتصاد والقطاع المالي ومناخ الأعمال.
- التحديات الهيكلية المرتبطة بالزراعة والغاز والكهرباء والحماية الاجتماعية ونظم العمل.

وإذا ما وضعت هذه الإصلاحات حيز التنفيذ، فسوف تساهم في تقليل العجز المالي وتخفيف ضغوطات سعر الصرف.

في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العراقي بنسبة 5.5 في المائة في عام 2022، وتراجع نسبي للنمو الاقتصادي إلى 4.4 في المائة في عام 2023.

في الجزائر، يواجه دعم التعافي الاقتصادي بعدد من التحديات من بينها استمرار الحاجة إلى زيادة مستويات تطعيم السكان وفق برامج التلقيح الوطني بما يمكن من

<https://ourworldindata.org/covid-vaccinations>, visited on: 26th March 2022.

[45] البنك المركزي اليمني، عدن، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

[44] Our World in Data. (2022), "Coronavirus (COVID-19) Vaccinations", available at:

الإغلاق الجزئي للاقتصاد الذي من شأنه المحافظة على الحراك الاقتصادي المحلي خلال فترة الجائحة.

كما أعلنت الحكومة المصرية عن عزمها زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري وزيادة ضخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الاقتصاد المحلي عن طريق:

- تعزيز دور القطاع الخاص الوطني ودعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتجات المحلية.
- الإعلان عن برنامج طرح الأصول المملوكة للدولة للقطاع الخاص بقيمة 10 مليارات دولار سنوياً لفترة زمنية مدتها 4 سنوات.
- وضع خطة واضحة وملزمة لتخفيض الدين العام كنسبة مئوية من الدخل القومي، وكذلك عجز الموازنة على مدى السنوات الأربع القادمة.
- تقديم رؤية متكاملة لتنشيط وتعزيز البورصة المصرية بما في ذلك طرح حصص في شركات مملوكة للقوات المسلحة.
- طرح بعض الأصول بقيمة 9.1 مليار دولار أمريكي لقطاعات مختلفة أهمها الطاقة المتجددة، القطاع العقاري في المدن الجديدة، قطاع الاتصالات، مشروعات تحلية مياه البحر ومشروعات في قطاع التعليم.
- استهداف توطين صناعات بما يعادل 23 بالمائة من إجمالي الواردات المصرية (أكثر من 20 مليار دولار) خلال الخمس سنوات القادمة في قطاعات مختلفة مثل الأدوية والمستلزمات الطبية، التشييد والبناء، الزراعة، الغزل والنسيج، والهندسة، والكيماويات، وذلك من أجل زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الصادرات الغير بترولية لتصل إلى 100 مليار دولار أمريكي.

استناداً إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات التخارج على مستوى القطاعات المختلفة حتى يكون هناك منطوق وراء تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استناداً إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثرت على الدولة خلال السنوات السابقة وتوضح وثيقة سياسة ملكية الدولة عدد من القطاعات الاقتصادية التي سيتم التخارج الكامل منها والبعض الآخر الذي سيشهد زيادة الاستثمار الخاص فيها وانخفاض أو ثبات الاستثمارات الحكومية.

التقليدية من بينها: الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، التعدين، النقل، المياه والصرف الصحي، الصحة. واستناداً إلى ما سبق، من المتوقع تسجيل الاقتصاد اليمني نمواً بنسبة 7 في المائة في عام 2022، وتراجع النمو بشكل نسبي ليصل إلى 6.5 في المائة في عام 2023.

2.2. الدول العربية المستوردة للنفط

تتأثر آفاق النمو الاقتصادي في دول المجموعة بعدة تحديات بما يشمل صعوبة التعافي الكامل من التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد-19 نتيجة لانخفاض مستويات التلقيح في عدد من دول المجموعة. علاوة على تأثر اقتصادات المجموعة بالعديد من التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية، حيث تضغط الارتفاعات في أسعار السلع الأساسية على موازنات الأسر والشركات، وتضعف من مستويات القوة الشرائية، ومن ثم ستؤدي إلى انخفاض نسبي متوقع لمستويات الاستهلاك الخاص على باقي السلع والخدمات. يأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه حكومات دول المجموعة تحديات اقتصادية ملموسة لدعم التعافي الاقتصادي في ظل تأثيرات هذه التطورات على التوازنات الداخلية والخارجية، وهو ما سيحد من قدرتها على مواصلة الإنفاق الداعم للنمو، وسيؤدي إلى زيادة المديونية العامة واستمرار الضغوطات التي تواجه أسعار الفائدة والصرف.

في المجمل، من المتوقع تسجيل دول المجموعة وتيرة نمو معتدلة بحدود 4.1 في المائة في عام 2022، فيما يتوقع تحسن معدل النمو ليصل إلى نحو 4.6 في المائة في عام 2023، مع انحسار الضغوطات التضخمية وارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار.

في **مصر** حقق الاقتصاد نمواً قدره 3.3 بالمائة خلال العام المالي 2021/2020. من أبرز مجالات التعافي، انتعاش قطاع السياحة الذي نمت إيراداته خلال النصف الأول من العام المالي الحالي بنحو خمس أضعاف ما تم تحقيقه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، لتحقيق نحو 5 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى نمو إيرادات قناة السويس وتحقيق فائض على جانب الميزان البترولي الذي حقق فائضاً قدره 2.1 مليار دولار أمريكي، علاوة على نمو قطاع الصادرات غير البترولية بنحو 38 بالمائة، ومن أبرز العوامل الداعمة للتعافي، برنامج الحكومة المصرية لدعم المصدرين وسرعة ومرونة السياسات الاقتصادية (سواء النقدية منها أو المالية) التي تم اتخاذها لتجنب حدوث تباطؤ اقتصادي، إضافة إلى

التي يعتبرها الصندوق ذات أولوية، ذلك بوضع أدوات مالية مناسبة، وتمويلها بأموال شبه ذاتية. كما سيضطلع الصندوق بإعداد ووضع آليات تمويل مهيكله لإيجاد حلول تمويلية للشركات العاملة في المجالات التي يرى الصندوق أنها تكتسي الأولوية.

- سيتم العمل على إصلاح برامج الحماية الاجتماعية على مدى خمس سنوات من خلال:
 - تعميم التأمين الصحي الأساسي الإلزامي.
 - إدخال المساعدة المباشرة للأسر الهشة وذات الدخل المحدود.
 - توسيع قاعدة المستفيدين من المعاشات التقاعدية.
 - تعميم التعويض عن فقدان العمل.
- تحرص المملكة على تطوير قدرات المتعلمين عن العمل من خلال برامج مبتكرة على النحو التالي:
 - برنامج "أوراش" الذي يهدف إلى دمج ما يقرب من 250 ألف شخص في سوق العمل خلال عامي 2022 و2023، بموازنة تقدر بنحو 2.25 مليار درهم، خاصة أولئك الذين ليس لديهم مؤهلات والذين تأثروا بشدة بالوباء. يمكن أن تتخذ هذه المشاريع عدة أشكال مثل ترميم المرافق العامة، والتشجير، وتجهيز المساحات الخضراء، ومحو الأمية، ورعاية المسنين، والأنشطة الرياضية والثقافية، ورقمنة المحفوظات، إلخ.
 - برنامج "فرصة" لتمويل المشاريع الرائدة والاجتماعية والبيئية والثقافية والرياضية بقروض قد تصل إلى 100 ألف درهم، تسدد على مدى عشرة سنوات.

- مخطط التعافي الصناعي (2021-2023) الذي يهدف إلى تحديث القطاعات الصناعية وتعزيز اندماجها، وخلق المزيد من فرص العمل والقيمة المضافة، وتطوير روح الشركات الصناعية. يهدف المخطط إلى استبدال ما يقرب من 34 مليار درهم من الواردات بالإنتاج المحلي بحلول عام 2023 لتحفيز الاستثمار والإنتاج الوطني من خلال تسليط الضوء على فرص الاستثمار في عدة قطاعات من أجل استعادة الثقة للمصنعين مع إمكانية خلق فرص عمل

في ضوء ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد المصري لمعدل نمو يقدر بنحو 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2022/2021، وحوالي 5.5 في المائة في السنة المالية 2023/2022 [46].

إلا أن التطورات الدولية الحالية ستشكل تحدياً كبيراً على مستويات النمو الاقتصادي بمصر، خاصة في ظل الموجة التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية (خاصة القمح) وأسعار الطاقة والتقلبات في سلاسل الإمداد العالمية التي تضع ضغوطاً بدورها على التطورات الاقتصادية المحلية كارتفاع فاتورة الدعم الغذائي ودعم الطاقة، مما له أثر على المستهدفات المالية للحكومة المصرية واحتمالية زيادة نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، أثرت الأزمة القائمة حالياً على استيراد القمح والحبوب وارتفاع الأسعار محلياً مما يزيد مخاطر الأمن الغذائي في المنطقة العربية والقارة الأفريقية بشكل أخص. بالإضافة إلى السياسات التقييدية النقدية المتبعة من قبل البنوك المركزية العالمية والبنك المركزي المصري والذي من المتوقع أن يؤثر بشكل كبير على التدفقات الرأسمالية الأجنبية ومدفوعات الفوائد.

في المغرب، قدر إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسية حسب وزارة الفلاحة بحوالي 32 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2021-2022. من المرتقب أن تنخفض القيمة المضافة الفلاحية، ليراجع بذلك النمو الاقتصادي المتوقع في عام 2022 إلى 1 في المائة بعد انتعاشه الذي بلغ 7.9 في المائة في 2021. في عام 2023، ومع افتراض تحقيق محصول متوسط في حدود 75 مليون قنطار، يتوقع أن تتزايد القيمة المضافة الفلاحية، ليصل بذلك النمو إلى 4.0 في المائة.

بهدف مواصلة دعم التعافي الاقتصادي، سوف يتم مواصلة وتبني عدد من التدابير والتدخلات على النحو التالي [47]:

- استمرار المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى وتطويرها عبر صندوق "محمد السادس للاستثمار"، على الصعيدين الوطني والإقليمي، في إطار الشراكات مع القطاع الخاص، والمساهمة من خلال الصناديق القطاعية أو المتخصصة في رأس مال الشركات الصغرى والمتوسطة، والشركات الكبرى الحكومية والخاصة النشيطة في المجالات

[47] بنك المغرب، المغرب، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

[46] البنك المركزي المصري (2022)، "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"- الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

مليون دينار أردني خلال ذات الربع من العام الماضي، وهو ما يُشكل 47 في المائة من التدفق المتوقع خلال العام الحالي كاملاً. يُضاف إلى هذا نمو تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.9 في المائة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2022، مقارنة مع تراجع بنسبة 0.1 في المائة لذات الفترة من عام 2021.

بالرغم من ذلك، تبرز عوامل قد تؤثر على آفاق النمو في الأردن، من بينها حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، واستمرار تحمل أعباء استضافة اللاجئين، والتوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على اختلال سلاسل الإمداد، وأسعار الغذاء والطاقة في الأسواق العالمية. إضافة إلى استمرار ظهور متحورات لفيروس كورونا، وتداعيات الإغلاقات في بعض الدول، كالصين، مما قد يزيد من اختلالات سلاسل الإمداد، علاوةً على توجه البنوك المركزية الكبرى في العالم نحو السياسات الانكماشية لاحتواء موجة الضغوط التضخمية العالمية.

بالرغم من هذه التحديات، يُتوقع أن يستمر الاقتصاد الأردني في التعافي حيث يُتوقع أن ينمو بنسبة 2.7 في المائة في عام 2023، مستفيداً من مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية خاصةً إذ يعمل البنك المركزي على دعم القطاعات الحيوية ودعم التعافي الاقتصادي والمساهمة في تشجيع ودعم النمو الاقتصادي في الأردن، حيث يوفر البنك المركزي نوافذ تمويلية بشروط ميسرة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد يمتد بعضها إلى نهاية عام 2023.

في هذا الإطار، وفي ظل قيام البنك المركزي خلال النصف الأول من العام الحالي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية، أبقى البنك المركزي على أسعار فائدة نوافذ التمويل دون تغيير، ورافق ذلك تمديد العمل ببرنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين ومستوردي قطاع الجملة من السلع الأساسية إلى نهاية شهر أيلول (سبتمبر) 2022، إضافة إلى الإبقاء على سعر الفائدة للمقترضين دون تغيير وبما لا يتجاوز 2 في المائة، ولأجل 54 شهراً من ضمنها فترة سماح تبلغ 12 شهراً من تاريخ منح التمويل.

في **لبنان**، تستلزم اعتبارات دعم النمو الاقتصادي عملية إعادة هيكلة أساسية تشمل إجراء إصلاح شامل للقطاع المصرفي وزيادة التركيز على تنمية القدرة الإنتاجية المحلية، والتركيز على إصلاح سعر الصرف عن طريق

تتراوح ما بين 50 و100 ألف وظيفة بحلول عام 2023.

■ إعداد خطة لتعافي قطاع التجارة خلال الفترة (2021-2023) من خلال مراجعة محاور الاستراتيجية الوطنية لتنمية التجارة تماشياً مع تداعيات الأزمة الصحية لكوفيد-19 وبإشراك جميع الفاعلين والإدارات المعنية.

■ خطة إنعاش قطاع السياحة التي تركز على تأمين أكبر عدد من الرحلات مع شركات الطيران، وحملات ترويجية واسعة في الأسواق الدولية، فضلاً عن عقد شركات دولية في مجال السياحة وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الترفيه والتنشيط.

في **الأردن**^[48]، تمكّن الاقتصاد الوطني من التعافي من تداعيات جائحة كورونا، حيث سجل نمواً إيجابياً نسبته 2.2 في المائة خلال عام 2021، بعد الانكماش الذي شهده بنسبة 1.6 في المائة خلال عام 2020. وقد تواصل الأداء الإيجابي خلال الربع الأول من عام 2022، الذي حقق نمواً نسبته 2.5 في المائة، مقارنة بنمو نسبته 0.3 في المائة ذات الربع من عام 2021. من أبرز القطاعات التي نمت خلال الربع الأول من عام 2022، قطاع "المطاعم والفنادق" بنسبة 6.8 في المائة، والإنشاءات بنسبة 5.3 في المائة، والنقل بنسبة 4.2 في المائة، و"تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 2.4 في المائة. كما كان لقطاع الصناعات التحويلية دور هام في هذا النمو، حيث ساهم بحوالي 0.5 نقطة مئوية من معدل النمو المتحقق لهذا الربع.

يُتوقع أن يستمر تعافي الاقتصاد الوطني من تداعيات الجائحة خلال العام الحالي، ليسجل نمواً بنسبة 2.4 في المائة، مدعوماً بارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة تفوق 52 في المائة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع نمو بنسبة 13.3 في المائة لذات الفترة من عام 2021، مدفوعاً بزيادة الصادرات من الأسمدة، والنسيج. إضافة إلى استمرار وتيرة تعافي القطاع السياحي، حيث ارتفع الدخل السياحي خلال النصف الأول من عام 2022 بحوالي 242.7 في المائة. علاوة على ذلك، نما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة خلال الربع الأول من عام 2022 ليُسجل 266.9 مليون دينار أردني، مقارنةً مع 72.2

[48] البنك المركزي الأردني، الأردن، (2022). "الاستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، صندوق النقد العربي، يوليو.

- تعزيز التجارة الخارجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لزيادة الواردات من لبنان وتشجيع المزيد من الاستثمارات والتدفقات المالية.
- الإسراع بعملية ترسيم الحدود البحرية التي ستساعد أيضاً في استخراج النفط والغاز إذ أنّ لبنان بحاجة ماسة إلى موارد تتيح له إنعاش اقتصاده.
- جائحة كوفيد-19 قد تؤثر سلباً على التعافي الداخلي في حال ظهور متحورات جديدة قد تؤدي إلى الإغلاق العام. بالتالي تأثر القطاعات الاقتصادية وتسريح العمالة وبالتالي ازدياد نسبة البطالة.

في **السودان**، تستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو يقدر بنحو 1.2 في المائة في عام 2022 من خلال العمل على استكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي تسارعت وتيرتها في عام 2021، مما يتطلب التركيز على تبني السياسات وتكثيف الجهود الرامية إلى اندماج الاقتصاد السوداني في الاقتصاد العالمي من خلال الالتزام بالمعايير الرقابية والإشرافية وتعزيز الشفافية مما يساعد على تهيئة البيئة الاستثمارية. رغم ذلك يواجه الاقتصاد السوداني عدداً من التحديات، يأتي على رأسها العجز المتواتر في الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري ومعدلات التضخم المرتفعة.

على المستوى القطاعي، سيستفيد قطاع الزراعة خلال أفق التوقع من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما سيظل قطاعا الهيدروكربونات والتعدين المحركين الرئيسيين للنمو، مدعومين بزيادة أسعار الطاقة العالمية والاستثمارات الأجنبية.

من المتوقع في ظل تحسن الأوضاع الداخلية وأساسيات الاقتصاد الكلي ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 3.5 في المائة في عام 2023. سيؤدي التنبؤ التدريجي للإصلاحات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية العامة والمشاريع الرأسمالية، والزيادة المتوقعة في صادرات النفط والذهب إلى دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنهاية أفق التوقع فيما سيقيد ارتفاع معدلات التضخم من مستويات الاستهلاك الخاص خلال أفق التوقع.

في **تونس**، يواجه الاقتصاد بعض التحديات في ظل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة واستمرار تأثر

تبنى نظام سعر صرف ملائم لاستعادة التوازنات الاقتصادية، وتبني إصلاحات مالية العامة تضمن القدرة على تحمل الديون، وكلها إصلاحات مطروحة في سياق برنامج للإصلاح الاقتصادي المزمع تنفيذه مع صندوق النقد الدولي بما يسمح بإعادة هيكلة الديون المستحقة، وتحرير الطاقات الإنتاجية للاقتصاد اللبناني في إطار برنامج للإصلاح يدعمه صندوق النقد الدولي، ويوفر تسهيلات مالية بحدود 3 مليار دولار أمريكي. ستسعى الحكومة أيضاً إلى تحرير جانب من المبلغ الذي تم التعهد به في مؤتمر المانحين الرئيسيين في باريس في عام 2018 بقيمة 11 مليار دولار أمريكي.

بناءً عليه، من المتوقع تحقيق الاقتصاد اللبناني لنمو منخفض الوتيرة في عام 2022 بعد مرور أربع سنوات من الانكماش. تُعزى الوتيرة المنخفضة للنمو المتوقع إلى استمرار الظروف غير المواتية للنمو الاقتصادي، وتداعيات انتشار متحورات جائحة كوفيد-19 ذات التأثير الكبير على قطاع الخدمات، والتداعيات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة على مستويات القوة الشرائية، وبالتالي تزايد حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني خلال عام 2022.

كما ستظل قدرات الإنتاج والاستهلاك المحلي تواجه تحديات ناتجة عن الحاجة لمواجهة تحديات انتظام إمدادات الطاقة التي تؤثر على مستويات الاستهلاك والاستثمار في المدى القصير. كذلك سيكون من الضروري تبني تدابير لدعم النمو الاقتصادي في ضوء أوضاع المالية العامة التي تؤثر على الاستهلاك الحكومي والخاص.

على وجه التحديد، بالنسبة للعوامل الداخلية التي يمكن أن تشكل عاملاً أساسياً على مستوى النمو الاقتصادي لعامي 2022 و 2023، فهي مرتبطة بعدة استحقاقات أهمها^[49]:

- الانتخابات النيابية والرئاسية لعام 2022.
- تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ خطة التعافي الاقتصادي من خلال تطبيق الشروط والإصلاحات المطلوبة.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية التي ستؤثر حتماً على الانتعاش الاقتصادي للعامين المقبلين فأبرزها:

[49] مصرف لبنان، لبنان، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار السادس عشر"، صندوق النقد العربي، أبريل.

التوقعات باستمرار تحسن الأوضاع الداخلية وأسس الاستقرار الاقتصادي وتعافي نسبي لعائدات السياحة.

في **فلسطين**^[52]، يتوقع أن تتأثر مستويات النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال العام الحالي والقادم بعدة عوامل، من أهمها، استمرار استقرار الأوضاع الصحية، وتطورات أزمة إيرادات المقاصة، وتحسن مستويات تعويضات العاملين والتحويلات المالية للقطاع الخاص، إضافة إلى تحسن مستويات المنح والمساعدات الدولية للحكومة الفلسطينية.

تشير تنبؤات سلطة النقد إلى إمكانية نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 بنحو 2.9 بالمائة، مقارنة مع نمو بحوالي 7.1 بالمائة في العام 2021، على أن يكون هذا الأداء مدفوعاً باستمرار تعافي مكونات جانبي الطلب والعرض على حد سواء. ففي جانب الطلب، من المتوقع استمرار تحسن مستويات الاستهلاك الكلي لينمو بنسبة 2.1 بالمائة في عام 2022، وزيادة الاستثمار بواقع 10.5 بالمائة، أما على صعيد القطاع الخارجي، فيتوقع ارتفاع كل من الصادرات والواردات بنحو 1.8 بالمائة و2.5 بالمائة، على التوالي. وقد جاءت هذه النسب بناءً على افتراض أساسي مفاده استمرار حالة تعافي النشاط الاقتصادي الفلسطيني في عام 2022، على خلفية توقع استقرار الوضع الصحي، وتلاشي التداعيات الاقتصادية للجائحة الصحية.

أما على مستوى المساهمات المتوقعة لمكونات جانب العرض، فتشير التنبؤات إلى مساهمة قطاع التجارة بأعلى نسبة في معدل النمو بحوالي 1.0 بالمائة، يتبعه قطاع الخدمات بنحو 0.7 بالمائة، وقطاع التعدين والصناعات التحويلية بحوالي 0.3 بالمائة، وقطاع الإدارة العامة والدفاع بقرابة 0.4 بالمائة، ومن ثم قطاع الإنشاءات بنسبة 0.2 بالمائة، والزراعة بنحو 0.1 بالمائة. ومن المتوقع أن يعكس هذا النمو بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، إذ يتوقع نمو الدخل الفردي خلال العام 2022 بنحو 0.7 بالمائة، مقارنة مع نموه بحوالي 4.2 بالمائة في عام 2021. أما على صعيد البطالة، فمن المتوقع أن تنخفض إلى 26.0 بالمائة في 2022، مقارنة مع 26.4 بالمائة في عام 2021.

أما التحديات التي تواجه التعافي في المرحلة الحالية، فتتجلى خاصة في انخفاض مستوى المنح والمساعدات

متحصلات الصادرات وعائدات السياحة التي لم تعد بعد لمستوياتها المسجلة قبل انتشار جائحة كوفيد-19. ضاعف من حجم تلك التحديات التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية، وهو ما يفرض ضغوطات على الأوضاع الخارجية. فيما تواجه أوضاع المالية في ظل هذه التطورات تحديات من شأنها الحد من قدرة الحكومة على تحفيز النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤثر على مستويات الاستهلاك الخاص والحكومي.

ساهمت هذه التطورات في بلوغ نسبة البطالة في تونس لتصل إلى 16.2 في المائة⁵⁰ خلال الربع الأول من عام 2022. كما أدت إلى ارتفاع حجم الدين العام ليصل إلى نحو 107.7 مليار دينار في نهاية مايو من عام 2022 (يتوزع ما بين دين داخلي بقيمة 41.5 مليار دينار تونسي، وخارجي بقيمة 66.2 مليار دينار تونسي) ليمثل الدين العام بذلك نسبة 79.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^[51].

بناءً على التحديات التي تواجه الاقتصاد التونسي، تسعى الحكومة إلى ترتيب الأولويات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم التعافي. تتمثل الأولوية القصوى في التحكم في التوازنات المالية للحد من عجز الميزانية والتحكم في مستوى المديونية، وما يستلزمه ذلك من تفعيل عدة إصلاحات والبدء في تحقيق التصحيح المرجو لوضعية المالية العامة مما سيساهم في دفع نسق الاستثمار، وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتضامني ومستدام إلى جانب العمل على تحسين حوكمة إدارة القطاع العام بجميع مكوناته.

من المتوقع تحسن نسبي لوتيرة النمو الاقتصادي في عام 2022 بفعل التخفيف النسبي للقيود المفروضة لتجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19، وبفعل الزيادة النسبية المرتقبة لمستويات الصادرات، وتحسن العائدات السياحية بافتراض أوضاع داخلية مواتية، علاوةً على الأثر الإيجابي المتوقع للإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة لاحتواء الاختلالات الداخلية والخارجية.

بناءً عليه، من المتوقع تحقيق الاقتصاد التونسي لمعدل نمو يقدر بنحو 2.5 في المائة في عام 2022، وارتفاع نسق النمو إلى 3.1 في المائة في عام 2023 في ظل

[51] وزارة المالية، تونس، (2022). "نتائج وقيمية لتنفيذ موازنة الدولة لسنة 2022"، مايو.

[52] مؤسسة النقد الفلسطينية، فلسطين، (2022). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، يوليو.

50 إحصائيات تونس، تونس (2022) المسح الوطني حول السكان والتشغيل، مؤشرات التشغيل والبطالة 2022.

الحيوانية كجزء من سياسات التنوع الاقتصادي. كما سيشهد النمو الاقتصادي دعماً كذلك من ارتفاع الطلب على خام الحديد والذهب والارتفاع الكبير المسجل لأسعارهما في أعقاب التطورات العالمية الأخيرة، وهما سلعتا التصدير الرئيسة في موريتانيا، والتي تشكل حوالي ثلثي إجمالي الصادرات. بناءً عليه، من المتوقع نمو الاقتصاد الموريتاني بنسبة 4.2 في المائة في عام 2022، و 5.1 في المائة في عام 2023.

في **القمصر**، يتأثر النمو الاقتصادي باكتشاف متحور أو ميكرون، وما نتج عنه من تعليق الرحلات الجوية وهو ما سيؤثر على حركة السياحة المتدفقة إلى داخل البلاد، ومن ثم يعتمد مسار النمو الاقتصادي على مدى انتشار المتحور والقدرة على احتوائه، بالتالي، من المتوقع تسجيل نمو بحدود 3.4 في المائة في عام 2022، ونمو بنسبة 3.6 في المائة في عام 2023 مع انحسار تأثير الجائحة وانتعاش السياحة، بافتراض أن تشهد البلاد ظروفاً مناخيةً مواتيةً وتحقق أداءً معقولاً لقطاع الزراعة خاصة بالنسبة للمحاصيل النقدية الموجهة للتصدير إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين، بما في ذلك الصين والهند وفرنسا.

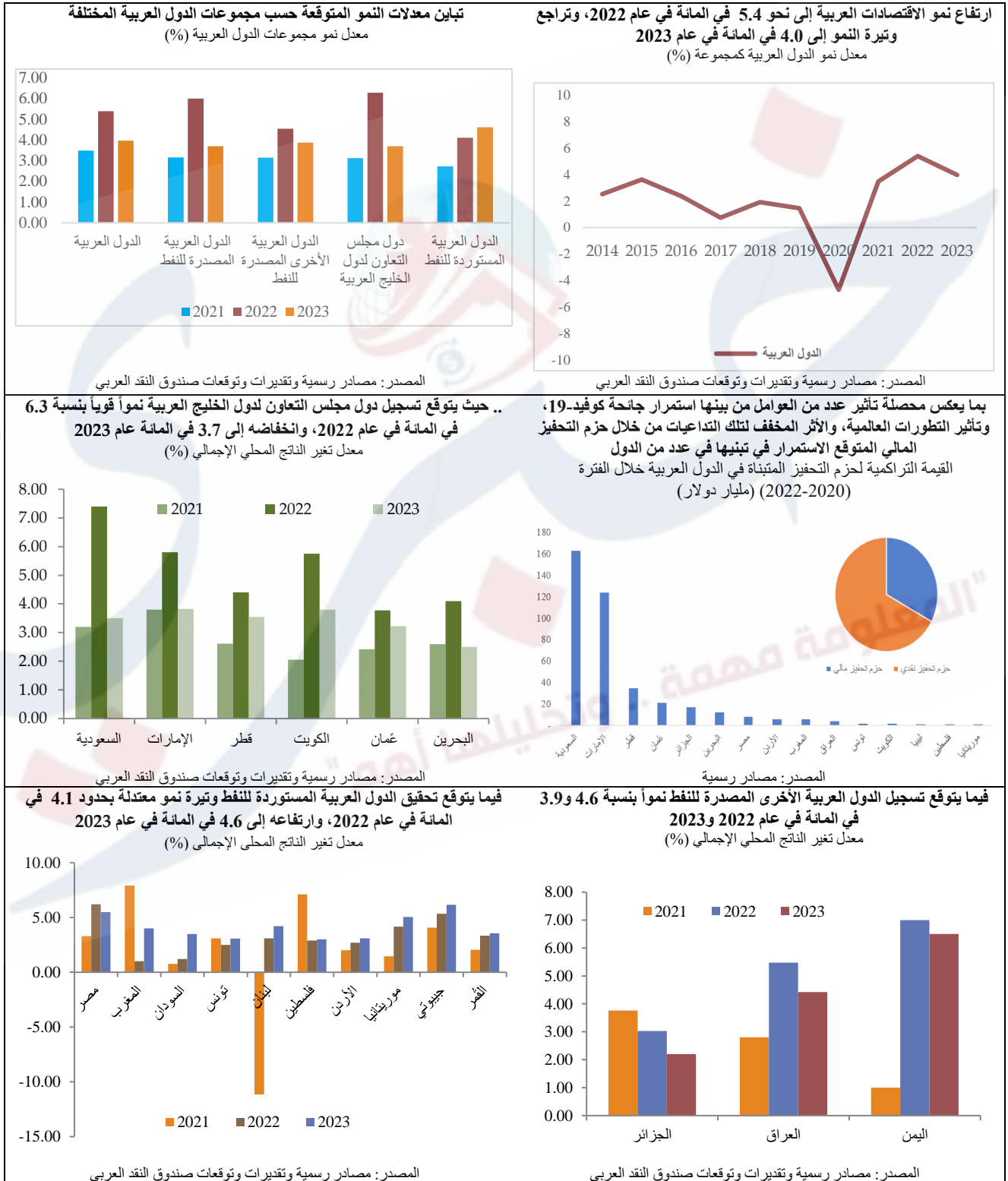
في **الصومال**، من المتوقع تسجيل الاقتصاد وتيرة نمو متواضعة في عام 2022 تقدر بنحو 1.6 في المائة نتيجة عدد من العوامل يأتي على رأسها انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي نتيجة تراجع مستويات هطول الأمطار المتوقع في موسم الزراعة الحالي، علاوة على الأثر المتوقع لتباطؤ مستويات الاستثمار الحكومي والخاص في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبناء، والتجارة، والتمويل. فيما سيجد النمو الاقتصادي دعماً نسبياً من تحويلات العاملين والزيادة المتوقعة في مستويات الطلب على الصادرات من الثروة الحيوانية. كما سيستفيد الاقتصاد من عدد من العوامل خلال عام 2023، ليرتفع معدل النمو إلى 3.6 في المائة مستفيداً من خطط موانئ دبي العالمية لتطوير ميناء بربرة، ومن توجه إثيوبيا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع الصومال لتوفير مسارات إقليمية داعمة للتوسع في تجارتها الدولية.

الدولية وتطورات أزمة إيرادات المقاصة. لذلك، سيتم مواصلة تطوير برنامج صندوق استدامة بهدف توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة وللمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، ولتشجيع النمو الاقتصادي بشكل يتوافق مع توجهات الحكومة الاقتصادية المتمثلة في دعم المشاريع الريادية والقطاعات الاقتصادية المنتجة والاندماج في الاقتصاد الرقمي.

في **جيبوتي**، يعتمد الاقتصاد على ناتج قطاع الخدمات ولاسيما خدمات الموانئ، حيث تمثل الواردات والصادرات من وإلى إثيوبيا معظم التجارة البحرية. من المتوقع أن يستفيد الاقتصاد من الزيادة المتوقعة لمستويات التجارة الدولية خاصة فيما يتعلق بزيادة مستويات الطلب على خدمات النقل العابر، والخدمات اللوجستية. كما سيؤدي تحسن أنشطة البناء والأشغال العامة إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تُقدر بنحو 5.3 في المائة، إلا أنه من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي بالتطورات الداخلية غير المواتية للنمو في إثيوبيا التي ستؤثر على مستويات تجارتها الدولية. في حين من المتوقع ارتفاع وتيرة النمو في عام 2023 إلى 6.2 في المائة مع استمرار استفادة الاقتصاد من تحسن مستويات الطلب الخارجي، وبافتراض عدم تعرض البلاد لهجوم أسراب إضافية من الجراد، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي.

في **موريتانيا**، من المتوقع تحقيق وتيرة نمو قوية في عام 2022 و 2023 نتيجة عدد من العوامل من أهمها زيادة قوة الطلب الخارجي، وارتفاع مستويات ناتج قطاع الزراعة مع تعزيز إنتاج المحاصيل بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة مستويات الطلب على الغذاء في ظل النمو السكاني. كما سيتواصل النمو القوي في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بفعل التوقعات بجذب القطاع لتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي في عامي 2022 و 2023. يرجع ذلك إلى الموارد الزراعية والسمكية وتزايد مستويات الطلب المحلي والخارجي من بلدان أخرى في غرب وشمال إفريقيا. كما سيظل النمو في قطاعي الخدمات والصناعة قوياً خلال أفق التوقع، بما يعكس جهود الحكومة لتطوير صيد الأسماك والثروة

شكل 2. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023: اتجاهات النمو الاقتصادي



3. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية اتجاهات تطور الأسعار المحلية

تماشياً مع التطورات التي شهدتها معدلات التضخم خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2022 في عدد من الدول العربية، فإنه يتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار بالدول العربية خلال عام 2022، ليعكس تواصل تأثير التطورات الدولية وأثرها على سلاسل الإمداد الدولية، وزيادة مستويات الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية وخاصة السلع الغذائية. إضافة إلى أثر ارتفاع مستويات الطلب المحلي، وزيادة معدلات ضرائب الاستهلاك أو البدء في فرضها ببعض الدول العربية، وكذلك أثر التمرير الناتج عن تراجع سعر صرف بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية.

كمحصلة للتطورات المذكورة، من المتوقع خلال عام 2022 أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة نحو 7.6 في المائة، أما بالنسبة لعام 2023 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 7.1 في المائة.

1.3. الدول العربية المصدرة للنفط

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **السعودية**، بلغ معدل التضخم حوالي 1.8 بالمائة خلال الفترة يناير- أبريل 2022، حيث سجل شهر أبريل ارتفاعاً بمقدار 2.3 في المائة على أساس سنوي، مسجلاً بذلك أعلى ارتفاع له منذ شهر يونيو 2021. يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من النقل وأسعار الأغذية والمشروبات، حيث يمثل هذا القسم التأثير الأكبر في ارتفاع التضخم السنوي نظراً لوزنه النسبي البالغ 13 في المائة^[53]. كذلك، من المهم الإشارة إلى مجموعة من التطورات التي سيكون لها تأثير على اتجاهات الأسعار المحلية، من ضمنها تلاشي الأثر الحسابي لضريبة القيمة المضافة، والتوجيه الملكي بتنشيط أسعار البنزين منذ يونيو 2021.

فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في عام 2022 نحو 8.5 بالمائة كمحصلة لتوقع ارتفاع معدل التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، ليصل إلى نحو 11.4 في المائة في عام 2022. بينما من المتوقع استقرار معدل التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند مستويات معتدلة قدرها 2.2 في المائة في عام 2022. فيما يتعلق بالتوقعات خلال عام 2023، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم بدول المجموعة نحو 8.9 في المائة.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

(أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار في بعض دول المجموعة بالأحداث العالمية الجارية وأثرها على الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية خاصة منها المواد الغذائية.

في ضوء ما سبق، يتوقع خلال عام 2022 أن يسجل معدل التضخم بدول المجموعة نحو 2.2 في المائة، وحوالي 2.3 بالمائة في عام 2023.

هذا، ومن المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال عامي 2022 و2023 بتداعيات التطورات الدولية وأثرها على نقص الإمدادات إضافة إلى بدء تعافي سلاسل الإمداد بعد الجائحة، وأبرز قنوات ذلك التأثير تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع الأسعار العالمية: نظراً لانفتاح الاقتصاد السعودي على التجارة الدولية، من المتوقع أن تتأثر الأسعار المحلية، وإن كان بشكل محدود من خلال أسعار السلع المستوردة وتكلفة الشحن التي تشهد مستويات مرتفعة نسبياً (التضخم المستورد).
- ارتفاع أسعار النفط: الذي ينعكس على ارتفاع أسعار السلع الأولية المستخدمة في البناء والتشييد.
- اندفاع في الطلب المحلي بعد الجائحة على السلع والخدمات وهو أمر جيد بشكل عام، إلا أنه في الوضع الحالي سيزيد من الضغط على الأسعار، إذا ما أخذ

[53] وزارة المالية، السعودية، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، يوليو.

وتتوقف مستويات الأسعار المحلية خلال العامين القادمين على مستويات وتطورات الأسعار العالمية للمواد الأساسية خاصة منها أسعار الغذاء، والتطورات الدولية، وأثر تشديد السياسات النقدية لمكافحة التضخم، والظروف المرتبطة بانتعاش الإيجارات السكنية، وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال العامين القادمين.

كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع أن يصل معدل التضخم خلال عام 2022 إلى حوالي 4.2 في المائة، أما في عام 2023 فمن المتوقع أن يصل إلى حوالي 3.8 في المائة.

في **البحرين**، تماشياً مع الاتجاه الإقليمي والعالمي، ونتيجة للتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية، وارتفاع أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، شهدت مملكة البحرين زيادة في الضغوط التضخمية خلال الأشهر الأولى من عام 2022 مقارنةً مع معدلات عام 2021 التي تراجعت بشكل معتدل. في الربع الأول من العام 2022، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك العام بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي.

ومن المتوقع أن تستمر معدلات التضخم بنفس الوتيرة لتكون 3.2 بالمائة خلال عام 2022، على أن تتراجع خلال عام 2023 لتسجل حوالي 2.5 في المائة^[55].

في **عمان**، ستؤثر عوامل جذب الطلب مدعومة بالتعافي الاقتصادي وارتفاع مستويات السيولة على اتجاهات الأسعار المحلية بشكل عام، لا سيما ارتفاع أسعار النفط. إضافة إلى ذلك، ستعكس العوامل المرتبطة بسلاسل الإمداد الدولية، ورفع معدلات ضرائب الاستهلاك في بعض الدول العربية، والارتفاع المسجل في أسعار السلع الأساسية العالمية، وبالأخص المواد الغذائية التي تستوردها سلطنة عمان، وارتفاع أسعار الطاقة، نتيجة للتطورات العالمية الراهنة، علاوة على الزيادة في مستويات الطلب الكلي وأثر التمير الناتج عن تغير قيمة الريال العماني مقابل عملات الشركاء التجاريين، بشكل كبير نسبياً، على اتجاهات الأسعار المحلية. من المتوقع أن تستمر أغلب هذه المتغيرات المؤثرة على معدل التضخم في تشكيل ضغوطات على مستوى الأسعار خلال عامي 2022 و2023.

ساهمت عوامل جذب الطلب مثل تسارع وتيرة تعافي الاقتصاد، وارتفاع أسعار النفط، وجهود توفير فرص العمل في القطاعين العام والخاص، والحزم التحفيزية الموجهة للفئات المستحقة خصوصاً تلك المتضررة من جراء الجائحة في زيادة مستويات السيولة بالقطاع المصرفي، وارتفاع مستويات التضخم بشكل متواصل منذ

بعين الاعتبار صدمة العرض التي يعاني منها العالم الآن.

■ أسعار الصرف العالمية: في مثل هذه الظروف من حالة عدم اليقين يتأثر سعر صرف الدولار إيجابياً ونتيجة لربط سعر صرف الريال مع الدولار الأمريكي فإن الريال سيرتفع تلقائياً مع الدولار الأمر الذي قد يخفف من أثر التضخم المستورد على السلع المحلية.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.3 بالمائة في عام 2022، ونحو 2.0 في المائة بعام 2023.

في **الإمارات**، يتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهور المتبقية من عام 2022 بالتطورات الجارية عالمياً وأثرها على سلاسل الإمداد، إضافة إلى أثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام وكذا أسعار السلع الغذائية.

فيما يتعلق بالتوقعات، فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.7 في المائة خلال عام 2022، ونحو 2.5 في المائة خلال عام 2023.

في **قطر**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر يونيو 2022 حوالي 5.4 في المائة، نتيجة لزيادة أسعار مجموعات كل من الترفيه والثقافة، ومجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والغذاء والمشروبات، والسلع والخدمات الأخرى، والنقل، والأثاث والأجهزة المنزلية، والاتصالات، والتعليم، ومجموعة الملابس والأحذية، ومجموعة المطاعم والفنادق، ولم يحدث أي تغيير بمجموعة التبغ^[54].

بالنسبة للتوقعات، يتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 4.3 بالمائة في عام 2022، وحوالي 3.5 بالمائة خلال عام 2023.

في **الكويت**، شهدت معدلات التضخم المحلي ارتفاعاً منذ بداية عام 2022، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية خاصة المواد الغذائية، إضافة إلى تزايد الضغوط التضخمية من بعض العوامل الأخرى التي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد، والتطورات الدولية الجارية وأثرها على ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، وزيادة مستويات الإنفاق الاستهلاكي في أعقاب جائحة كوفيد-19. ارتفع معدل التضخم السنوي ليصل إلى نحو 4.4 في المائة خلال شهر يونيو 2022، حيث زادت أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والتعليم، والملابس والأحذية، والنقل، وخدمات السكن، والمطاعم، والفنادق والأثاث، والاتصالات، والصحة، والثقافة والترفيه.

[55] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، البحرين، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، يوليو.

[54] جهاز التخطيط والإحصاء، قطر، (2022)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، يونيو.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع خلال عام 2022 أن يسجل معدل التضخم في دول المجموعة نحو 11.4 في المائة، وفيما يخص عام 2023 من المتوقع أن يصل إلى حوالي 11.8 بالمائة.

في ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة:

في **الجزائر**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر أبريل 2022 حوالي 10.0 بالمائة، نتيجة لارتفاع أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات، والتعليم والثقافة والترفيه، والملابس والأحذية، والأثاث، والصحة، والنقل والاتصالات^[56].

هذا، ومن المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار بعدد من العوامل الإقليمية والدولية والمحلية. على المستوى الدولي والإقليمي، سيتأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية كنتيجة للظروف التي يمر بها العالم، وارتفاع معدلات التضخم لأبرز الشركاء التجاريين للجزائر. أما بالنسبة للعوامل المحلية المؤثرة على مستويات التضخم بالجزائر فتشمل التحديات المرتبطة بالحاجة إلى تنظيم الأسواق الداخلية، وتذبذب الظروف المناخية التي تؤثر على الإنتاج الفلاحي ومستويات المعروض من السلع الغذائية بالسوق المحلي.

في ضوء ما سبق، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الجزائر إلى نحو 7.7 في المائة خلال عام 2022، ويزداد ليصل إلى حوالي 8.8 في المائة خلال عام 2023.

في **العراق**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر مايو 2022 حوالي 5.4 في المائة، فقد ارتفعت أسعار كل من مجموعة الأغذية والمشروبات، والملابس والأحذية، والسكن، والتبغ، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والصحة، والنقل، والاتصالات، والتعليم، والمطاعم والفنادق، بينما تراجع أسعار مجموعة الترفيه^[57]. فيما يخص معدل التضخم الأساسي السنوي، فقد بلغ نحو 5.1 في المائة خلال شهر مايو 2022.

بالنسبة للتوقعات، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم بسبب الظروف غير المستقرة التي يواجهها العالم وما تبعها من تحديات تواجه سلاسل الإمداد الدولية، والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، مما سيشكل تحدياً أمام السلطات النقدية في مواجهته.

الربع الثاني من عام 2021، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 3.3 بالمائة خلال الربع الأول من عام 2022. من المتوقع أن تستمر العوامل المذكورة في الضغط على مستوى الأسعار خلال عام 2022، قبل أن تبدأ بالانخفاض في عام 2023، إذ لا يتوقع أن تبقى أسعار النفط عند مستويات مرتفعة لفترة طويلة، كما أن قرار البنك المركزي العماني رفع أسعار الفائدة الرئيسية في خطوة مماثلة لقرار الفدرالي الأمريكي، إضافة إلى انتهاء فترة بعض الحزم التحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية، سيؤدي إلى إبقاء معدلات التضخم عند مستويات معتدلة.

من جهة أخرى، ساهمت عوامل دفع التكلفة كتخفيض الدعم الحكومي عن بعض السلع والخدمات، وفرض بعض الضرائب كضريبة القيمة المضافة التي تم تطبيقها منذ بداية أبريل 2021 والضريبة الانتقائية على السلع المحلاة وبعض المنتجات الأخرى، وارتفاع أسعار النفط، وارتفاع أسعار السلع العالمية بسبب تقلبات سلاسل التوريد، والتوترات السياسية العالمية، في ارتفاع معدل الأسعار في السلطنة.

بالنسبة للتوقعات لعامي 2022 و2023، فإن العوامل المذكورة لن تؤدي إلى نسب أعلى من التضخم نظراً لبرامج الدعم الحكومية المحلية، لقرار الحكومة تثبيت أسعار وقود المركبات وفقاً لمعدل شهر أكتوبر من عام 2021 كحد أعلى بحيث تتحمل الحكومة الفروقات الناتجة عن أي زيادة تظراً في أسعار النفط وذلك إلى نهاية عام 2022، إضافة إلى الجهود المتواصلة في مجال الأمن الغذائي وإصلاحات الدعم المالي لقطاعي الكهرباء والمياه وزيادة تغطية شبكات الأمان الاجتماعي التي بدورها ستعيد ترتيب الأولويات لآليات توفير الدعم للفئات المستحقة، أما العوامل الأخرى كارتفاع الأجور وارتفاع كلفة الاقتراض على القطاع الخاص، فلن تشكل ضغوطاً ارتفاعية على معدلات التضخم في السلطنة.

فيما يخص توقعات التضخم في عمان، يتوقع خلال عام 2022 أن يصل معدل التضخم إلى نحو 3.7 بالمائة، وأن يسجل نسبة تقترب من 2.5 في المائة بعام 2023.

(ب) الدول العربية الأخرى المصدر للنفط

من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم بمجموعة الدول العربية الأخرى المصدر للنفط بالزيادة التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية خاصة الغذائية منها، نتيجة للأحداث الجارية عالمياً.

[57] وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، (2022)، "تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، مايو.

[56] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، (2022)، "تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك"، أبريل.

هذا، وقد بلغ معدل التضخم حوالي 13.5 في المائة خلال شهر مايو 2022، وهو أعلى مستوى مسجل خلال الأربع سنوات الماضية ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع الأسعار، ولكن بوتيرة أقل خلال الفترة القادمة مع استمرار البنك المركزي المصري في تضيق السياسة النقدية للوصول إلى مستهدف 7.0 في المائة (+/- 2 بالمائة).^[58]

كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في مصر ليسجل حوالي 8.5 في المائة خلال عام 2022. بالنسبة لعام 2023، فمن المتوقع حدوث تراجع نسبي لمعدل التضخم إلى نحو 7.2 في المائة.

في **تونس**، ارتفع معدل التضخم السنوي خلال شهر يونيو 2022 إلى حوالي 8.1 في المائة. يُعزى ذلك لارتفاع أسعار كل من مجموعة المواد الغذائية والمشروبات، والأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية، والتبغ، والترفيه والثقافة.^[59]

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2022 و2023، من المتوقع أن يرتفع المستوى العام للأسعار، نظراً لتنامي الضغوط التضخمية على مستوى المحددات الرئيسية للأسعار. على وجه الخصوص، فإن الارتفاع الهام في الأسعار العالمية للسلع الأساسية والنفط، إضافة إلى صعود سعر صرف الدولار الأمريكي، من شأنه أن يؤثر بشكل معتبر على تكاليف الإنتاج وأسعار البيع للمستهلك، كما أن الانطلاق في تنفيذ إصلاح صندوق التعويض سترافقه تعديلات هامة في العديد من الأسعار المؤثرة للمواد الغذائية الأساسية (ابتداء من سنة 2023)، وذلك من شأنه أن يبقي التضخم عند مستويات عالية خلال السنوات القادمة.

انعكاساً للتطورات المذكورة سابقاً، من المتوقع وفق أحدث تقديرات البنك المركزي التونسي أن يصل معدل التضخم إلى نحو 7.3 بالمائة في عام 2022، وإلى حوالي 8.3 في المائة في عام 2023.^[60]

بالنسبة **للمغرب**، بلغ معدل التضخم السنوي خلال شهر مايو 2022 حوالي 5.9 في المائة، نتيجة لزيادة أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. وارتفعت أيضاً أسعار المواد غير الغذائية، مثل النقل، والترفيه، والملابس والأحذية، والأثاث، والتعليم، والمطاعم، والفنادق، والسكن وملحقاته. أما التضخم الأساسي، فقد بلغ نحو 5.6 بالمائة خلال شهر مايو 2022 على أساس سنوي.^[61]

فيما يتعلق بالتوقعات خلال عامي 2022 و2023، يعد ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمواد الغذائية في الأسواق

كنتيجة للتطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 7.0 في المائة في عام 2022، وحوالي 6.2 بالمائة خلال عام 2023.

فيما يخص **ليبيا**، من المتوقع أن يصل معدل التضخم في عام 2022 إلى نحو 8.0 في المائة، وحوالي 6.2 بالمائة في عام 2023. يرجع ذلك لتأثير الأحداث العالمية الجارية على مستويات أسعار النفط والمواد الخام والسلع الغذائية وانعكاسها على الأسعار المحلية نتيجة لاعتماد ليبيا على الواردات السلعية في تلبية احتياجات الطلب المحلي.

في **اليمن**، نتيجة لاستمرار التطورات الداخلية، إضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، يتوقع أن يواصل معدل التضخم تحقيق معدلات مرتفعة خلال عامي 2022 و2023.

2.3. الدول العربية المستوردة للنفط

يتوقع أن يتواصل تأثر المستوى العام للأسعار بمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط بالآثار الناتجة عن التطورات الدولية على الأسعار العالمية للنفط، والسلع الأساسية خاصة السلع الغذائية. هذا بالإضافة إلى أثر الضغوط التضخمية الناتجة عن انخفاض أسعار صرف العملات المحلية مقابل العملات الرئيسية في بعض دول المجموعة وأثرها على ارتفاع قيمة الواردات.

في ضوء ما سبق، يتوقع خلال عام 2022 أن يصل معدل التضخم في دول المجموعة باستثناء كل من لبنان والسودان إلى حوالي 6.8 في المائة. بالنسبة لعام 2023، فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم بدول المجموعة نحو 5.4 بالمائة.

في ضوء ما سبق، يعرض الجزء التالي توقعات اتجاهات المستوى العام للأسعار في دول المجموعة:

في **مصر**، من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال عامي 2022 و2023، بعدد من العوامل منها:

- سياسة البنك المركزي المصري النقدية ومدى استمراره في رفع أسعار الفائدة للتحكم في معدلات التضخم والحفاظ على مستهدف 7.0 في المائة (+/- 2.0 بالمائة).
- التقلبات في سلاسل الإمداد العالمية، مما سيؤثر على أسعار السلع الغذائية وبالأخص القمح.
- استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية.

[60] البنك المركزي التونسي، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، يوليو.

[61] المندوبية السامية للتخطيط، المغرب، (2022)، "الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك"، مايو.

[58] البنك المركزي المصري، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، يوليو.

[59] احصائيات تونس، تونس، (2022)، "مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي"، يونيو.

- تخصيص 30 مليون دينار ضمن صندوق دعم الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الطالب الفقير بهدف التخفيف من آثار الارتفاع المستمر والمضطرد في أسعار المحروقات عالمياً.
- إطلاق المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السلفة الشرائية، وهي عبارة عن بطاقات تسوق لشراء السلع من جميع فروع المؤسسة الاستهلاكية العسكرية بقيمة (50) دينار للطاقة الواحدة تم تخصيصها لمتقاعدي الضمان الاجتماعي الأردنيين وأبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات.

كمحصلة للتطورات السابقة، وحسب تقديرات البنك المركزي الأردني، من المتوقع أن يصل معدل التضخم في الأردن خلال عام 2022 حوالي 3.8 بالمائة، قبل أن يتراجع في سنة 2023 ليسجل نسبة قدرها 3 بالمائة.

أما في **لبنان**، فقد بلغ معدل التضخم 215.2 بالمائة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2022 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. يرجع ذلك لارتفاع أسعار كل من النقل، والصحة، والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية، والمطاعم والفنادق.

من ناحية أخرى أظهرت أيضاً نتائج استطلاع الأوضاع الاقتصادية الذي يقوم به مصرف لبنان للفصل الأول من العام 2022 هذا المنحى التصاعدي لمستوى الأسعار، حيث وصلت كلفة المواد الأساسية وأسعار المبيع في قطاع الصناعة إلى مستويات قياسية، إذ أعلن 92.0 في المائة من أصحاب المؤسسات الصناعية التي تمت مقابلتهم عن ارتفاع في كلفة المواد الأساسية، و85.0 في المائة أشاروا إلى ازدياد أسعار المبيعات، مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق.

أما العوامل الداخلية التي أدت إلى توقع استمرار المنحى التصاعدي للأسعار لعامي 2022 و2023 فهي عديدة، أبرزها:

- رفع الدعم عن المواد الأساسية (المحروقات، الأدوية، أدوات ومستلزمات طبية) وتأثيره على سعر الصرف، مما أدى إلى زيادة إضافية في أسعار السلع والخدمات كافة. كما كان لرفع الدعم عن المحروقات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على أسعار السلع من خلال زيادة تكلفة النقل والمواد الخام.
- غياب المراقبة، واحتكار بعض السلع الأساسية ساهم في المنحى التصاعدي للأسعار.

العالمية التي تفاقمت بعد الأحداث الجارية العالمية، إضافة إلى تزايد التضخم لدى أبرز الشركاء الاقتصاديين من العوامل التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على اتجاهات الأسعار المحلية خلال عام 2022.

بناءً على ما سبق ذكره، وحسب توقعات بنك المغرب ليونيو 2022، من المنتظر أن يتسارع التضخم من 1.4 بالمائة خلال عام 2021 ليصل إلى حوالي 5.3 في المائة في عام 2022، قبل أن يتراجع ليسجل نحو 2.0 في المائة خلال عام 2023.^[62]

في **الأردن**، بلغ معدل التضخم في شهر مايو 2022 حوالي 4.4 في المائة، كنتيجة لزيادة أسعار كل من مجموعة الوقود والإنارة، والنقل، والمواد الغذائية، والترفيه، والتعليم، والمطاعم، والفنادق، بينما تراجعت أسعار مجموعة السكن وملحقاته، والتبغ، والأدوات المنزلية^[63].

تتمثل أبرز العوامل المتوقع أن تؤثر على اتجاهات المستوى العام للأسعار خلال عامي 2022 و2023 بما يلي:

- استمرار التقلبات في سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية عالمياً، نتيجة للتطورات العالمية الراهنة.
- ارتفاع كلف الشحن والتأمين عالمياً.
- السياسات الحمائية التي تتخذها بعض الدول لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتعزيز المخزون الاستراتيجي لديها.

ضمن إجراءاتها لخفض الضغوطات التضخمية والحفاظ على الاستقرار السعري في ظل التطورات العالمية الراهنة، اعتمدت الحكومة مجموعة من الإجراءات، منها اعتماد سقوف لكلف نقل البضائع المستوردة لغايات احتساب الضرائب والرسوم الجمركية حتى نهاية شهر سبتمبر 2022، وتثبيت أسعار المشتقات النفطية من شهر فبراير 2022 حتى نهاية شهر أبريل 2022 رغم ارتفاع أسعار النفط عالمياً، والاستمرار في تثبيت أجور النقل العام، مع تخفيض الضريبة العامة على مبيعات عدد من السلع الغذائية الأساسية إلى صفر بدلاً من 4 بالمائة حتى نهاية شهر أغسطس من عام 2022، كما شملت الإجراءات ما يلي:

- تخفيض وتوحيد التعرفة الجمركية على البضائع، لتصبح 4 فئات، بنسب تتراوح بين صفر و25 بالمائة، بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40 بالمائة، للمساهمة في خفض الأسعار، ورفع القوة الشرائية.
- تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية.

[63] دائرة الإحصاءات العامة، الاردن، (2022). "مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك"، مايو.

[62] بنك المغرب، (2022). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، يوليو.

وفيما يخص عام 2023 فمن المتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 110 بالمائة.

في **السودان**، في ظل الظروف الداخلية غير المواتية، إضافة إلى الأثر الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء، من المتوقع أن يظل المستوى العام للأسعار عند مستويات مرتفعة خلال عامي 2022 و2023.

في **فلسطين**، في ضوء تأثير المستوى العام للأسعار بالتطورات الحاصلة بسلاسل العرض العالمية والتطورات الجارية على المستوى العالمي وانعكاساتها على أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة والسلع الأولية، إضافة إلى أثر التطورات الحاصلة على مستويات الطلب المحلي خاصة الاستهلاك الأسري.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.1 بالمائة خلال عام 2022، وأن يصل إلى حوالي 2.4 بالمائة في عام 2023.^[65]

في **موريتانيا**، بلغ معدل التضخم السنوي في شهر يونيو 2022 نحو 9.6 بالمائة^[66]. حيث زادت أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والتبغ، والتعليم والملابس والسكن والمياه والغاز والكهرباء والمحروقات، والأثاث والصحة والنقل والترفيه والثقافة والاتصالات والمطاعم.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2022 و2023، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 4.2 في المائة خلال عام 2022. فيما يخص عام 2023، فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 3.1 في المائة.

في **جيبوتي**، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم في عام 2022 حوالي 3.4 بالمائة، وحوالي 2.8 في المائة بعام 2023.

في **الصومال**، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 4.1 بالمائة في عام 2022، بينما يتوقع خلال عام 2023 أن يصل إلى نحو 3.5 في المائة.

في **القمر**، يتوقع أن يسجل معدل التضخم حوالي 4.2 بالمائة في عام 2022، و3.1 بالمائة في عام 2023.

■ زيادة العملة المتداولة بالليرة اللبنانية لتغطية سحب الودائع بالعملات الأجنبية وتمويل نفقات الدولة في غياب تدفق العملات الأجنبية أدت بدورها إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار.

أما على الصعيد الخارجي، فهناك عدة عوامل أثرت وسيكون لها تأثير حتمي على نسب التضخم للعامين المقبلين أهمها:

■ أثرت جائحة كوفيد-19 بشدة على الاقتصاد العالمي في العامين الماضيين، مما دفع أهم الدول في العالم أن تتبع سياسة نقدية توسعية لدعم اقتصادها من خلال تأمين السيولة المطلوبة والحزم التحفيزية لحماية الأسر والشركات من الآثار الاقتصادية للجائحة. هذه الإجراءات أدت إلى زيادة الطلب العالمي الذي بدوره أدى إلى حدوث تضخم عالمي.

■ فاقمت التطورات العالمية الجارية الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال صدمة العرض (*supply shock*) التي نتج عنها ما يلي:

- أثرت على أسعار النفط العالمية حيث تحطت 120 دولاراً أمريكياً لأول مرة منذ عشر سنوات.
- ولدت تقلبات في سلسلة توريد الغاز أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار الطاقة في العالم وبالتالي زيادة التكلفة.
- أدت إلى شح في الإمدادات الغذائية خاصة القمح مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعاره وأسعار كافة المواد الأولية مما يهدد الأمن الغذائي عالمياً وبشكل خاص محلياً.

في ظل كل هذه العوامل الداخلية والخارجية، تتزايد توقعات التضخم للأسر والشركات (*inflation expectation*) بشكل مستمر مما قد يساهم في ارتفاع الأسعار. وفي حال زيادة الضرائب والرسوم المرتقبة في موازنة عام 2022 سيشهد لبنان ارتفاعاً إضافياً للأسعار^[64].

كمحصلة للتطورات سالفة الإشارة، من المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى نحو 160 في المائة في عام 2022،

[66] الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي، موريتانيا، (2022). "المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك"، يونيو.

[64] مصرف لبنان، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، يوليو.

[65] سلطة النقد الفلسطينية، (2022)، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر"، يوليو.

شكل 3. توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و2023: اتجاهات تطور الأسعار المحلية



الملاحق

جدول 1. اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2014-2023)

| معدل النمو بالأسعار الثابتة | | | | | | | | | | |
|-----------------------------|------------|------------|-------------|------------|------------|-------------|------------|------------|------------|--|
| *2023 | *2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | |
| 3.5 | 7.4 | 2.3 | -4.1 | 0.3 | 2.5 | -0.7 | 1.7 | 4.1 | 3.7 | السعودية |
| 3.8 | 5.8 | 3.8 | -5.9 | 1.7 | 1.2 | 2.4 | 3.1 | 5.1 | 4.3 | الإمارات |
| 3.6 | 4.4 | 2.6 | -3.6 | -0.2 | 1.4 | 1.6 | 2.2 | 3.6 | 4.0 | قطر |
| 3.8 | 5.8 | 2.1 | -8.90 | -0.6 | 2.4 | -4.7 | 2.9 | 0.6 | 0.5 | الكويت |
| 5.7 | 4.7 | 2.1 | -6.4 | -0.8 | 2.4 | -0.8 | 2.0 | 5.7 | 2.9 | عمان |
| 2.5 | 4.1 | 2.2 | -4.9 | 2.1 | 2.1 | 4.3 | 3.6 | 2.5 | 4.4 | البحرين |
| 3.7 | 6.3 | 3.1 | -5 | 0.4 | 1.3 | -0.4 | 2.1 | 3.7 | 3.3 | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية |
| 3.0 | 3.3 | 3.8 | -6 | 0.8 | 7.0 | 3.0 | 3.2 | 3.7 | 3.8 | الجزائر |
| 4.4 | 5.5 | 3.1 | -11.3 | 5.5 | 2.6 | -1.8 | 13.8 | 2.6 | 2.3 | العراق |
| 6.5 | 7.0 | 1.0 | -5.00 | 2.1 | -3.6 | -11.6 | -17.9 | -32.7 | -0.2 | اليمن |
| 7.0 | 5.1 | 154 | -59.70 | 9.9 | 7.4 | 55.0 | -8.4 | -11.7 | -74.4 | ليبيا |
| 3.9 | 4.6 | 3.1 | -8.5 | 3.3 | 2.1 | -0.1 | 6 | 0.5 | 2.9 | الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون ⁽¹⁾ |
| 3.7 | 6 | 3.2 | -5.7 | 1 | 1.8 | -0.2 | 3.3 | 3.6 | 3.2 | الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ⁽¹⁾ |
| 5.5 | 6.2 | 3.3 | 3.6 | 5.6 | 5.3 | 4.2 | 4.4 | 4.4 | 2.2 | مصر |
| 4 | 1.0 | 7.9 | -7.2 | 2.9 | 3.1 | 5.1 | 0.5 | 4.3 | 2.7 | المغرب |
| 3.5 | 1.2 | 0.77 | -3.6 | -2.5 | -4.3 | 4.7 | 4.8 | 4.9 | 3.6 | السودان |
| 3.1 | 2.5 | 3.10 | -8.7 | 1.4 | 2.5 | 2.2 | 1.1 | 1.0 | 2.7 | تونس |
| 4.2 | 3.1 | -11.15 | -25 | -6.7 | 1.9 | 0.6 | 1.7 | 0.2 | 2.0 | لبنان |
| 3.0 | 2.9 | 7.1 | -11.3 | 0.95 | 0.9 | 3.1 | 4.7 | 3.4 | 0.2 | فلسطين |
| 3.1 | 2.7 | 2.00 | -1.6 | 2.0 | 1.9 | 2.1 | 2.1 | 2.6 | 3.4 | الأردن |
| 5.1 | 4.2 | 1.44 | -2.20 | 5.9 | 2.9 | 3.5 | 1.5 | 3.1 | 5.6 | موريتانيا |
| 6.2 | 5.3 | 4.07 | -1.00 | 7.5 | 4.3 | 4.1 | 6.7 | 6.5 | 6.0 | جيبوتي |
| 3.6 | 3.4 | 2.05 | -0.40 | 1.9 | 2.7 | 2.7 | 2.2 | 1.0 | 2.1 | القمر |
| 4.6 | 4.1 | 2.7 | -2.3 | 2.7 | 2.9 | 3.7 | 3.2 | 3.8 | 2.6 | الدول العربية المستوردة للنفط |
| 4.0 | 5.4 | 3.5 | -4.7 | 1.5 | 1.9 | 0.7 | 2.4 | 3.6 | 2.5 | إجمالي الدول العربية ⁽²⁾ |

* تقديرات

- (1) لا يشمل الاقتصاد الليبي نظراً للتقلبات الأخيرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي.
(2) لا يشمل الاقتصاد الليبي نظراً للتقلبات الأخيرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي ولا يشمل الاقتصاد السوري نظراً لعدم توفر البيانات.
المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

جدول 2. اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2014-2023)

| معدل التضخم (%) | | | | | | | | | | |
|-----------------|-------------|------------|------------|-------------|------------|-------------|------------|------------|------------|--|
| *2023 | *2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | |
| 2.0 | 1.3 | 3.1 | 3.4 | -2.1 | 2.5 | -0.8 | 2.1 | 1.2 | 2.2 | السعودية |
| 2.5 | 2.7 | 0.2 | -2.1 | -1.9 | 3.1 | 2.0 | 1.8 | 4.1 | 2.4 | الإمارات |
| 3.5 | 4.3 | 2.3 | -2.5 | -0.9 | 0.3 | 0.5 | 2.7 | 1.8 | 3.4 | قطر |
| 3.8 | 4.2 | 3.4 | 2.1 | 1.1 | 0.6 | 1.6 | 3.5 | 3.7 | 3.1 | الكويت |
| 2.4 | 3.7 | 1.5 | -0.8 | 0.1 | 0.9 | 1.6 | 1.1 | 0.1 | 1.0 | عمان |
| 2.5 | 3.2 | -0.6 | -2.3 | 1.0 | 2.1 | 1.4 | 2.8 | 1.8 | 2.6 | البحرين |
| 2.3 | 2.2 | 2.4 | 1.6 | -1.5 | 2.2 | 0.2 | 2.1 | 1.8 | 2.3 | دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية |
| 8.8 | 7.7 | 6.5 | 2.0 | 2.0 | 4.3 | 5.6 | 6.4 | 4.8 | 2.9 | الجزائر |
| 6.2 | 7.0 | 6.0 | 0.6 | -0.2 | 0.4 | 0.2 | 0.5 | 2.3 | 2.2 | العراق |
| 25.0 | 23.5 | 21.5 | 21.0 | 23.0 | 25.0 | 18.0 | 16.0 | 9.0 | 8.1 | اليمن |
| 6.2 | 8.0 | 4.0 | 1.4 | -2.2 | 13.6 | 28.5 | 25.9 | 9.8 | 3.1 | ليبيا |
| 11.8 | 11.4 | 9.9 | 6.2 | 6.2 | 8.6 | 8.2 | 7.9 | 5.4 | 4.0 | الدول النفطية الرئيسة بخلاف دول مجلس التعاون |
| 8.8 | 8.5 | 7.5 | 4.8 | 3.9 | 6.6 | 5.7 | 6.1 | 4.2 | 3.4 | الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط |
| 7.2 | 8.5 | 5.2 | 5.0 | 9.2 | 14.4 | 29.5 | 13.8 | 10.4 | 10.1 | مصر |
| 2.0 | 5.3 | 1.4 | 0.7 | 0.2 | 1.6 | 0.7 | 1.6 | 1.6 | 0.4 | المغرب |
| 8.3 | 7.3 | 5.7 | 5.6 | 6.7 | 7.3 | 5.3 | 3.7 | 4.9 | 4.9 | تونس |
| 2.4 | 3.1 | 1.2 | -0.7 | 1.6 | -0.2 | 0.2 | -0.2 | 1.4 | 1.7 | فلسطين |
| 2.7 | 2.4 | 2.2 | 1.6 | 0.8 | 4.5 | 3.3 | -0.8 | -0.9 | 2.9 | الأردن |
| 3.1 | 4.2 | 3.6 | 2.4 | 2.3 | 3.1 | 2.6 | 1.5 | 0.5 | 3.8 | موريتانيا |
| 2.8 | 3.4 | 2.9 | 1.8 | 1.8 | 1.9 | 2.0 | 2.0 | 2.2 | 2.9 | جيبوتي |
| 3.5 | 4.1 | 3.9 | 3.5 | 3.0 | 2.7 | 2.9 | 2.3 | .. | .. | الصومال |
| 3.1 | 4.2 | 3.5 | 3.0 | 2.8 | 2.5 | 2.1 | 2.0 | 2.0 | 1.5 | القمر |
| 5.4 | 6.8 | 4.0 | 3.6 | 5.9 | 9.1 | 17.0 | 8.2 | 6.3 | 6.2 | الدول العربية المستوردة للنفط |
| 7.1 | 7.6 | 5.7 | 4.2 | 4.9 | 7.9 | 11.5 | 7.2 | 5.2 | 4.8 | إجمالي الدول العربية (1) |

** تقديرات.

(1) باستثناء سورية ولبنان والسودان.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>

"المعلومة مهمة .. وتحليلها أهم"



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب. 2818، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 0097126121552
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae>